

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٢٦ (الاستئناف ١)

الخميس، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ٣٠/٩

نيويورك

الرئيس:	السيد تراوري	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/362)

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/363)

03-29762 (A)
0329762

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وتيمور – ليشتي والجمهورية الدومينيكية وسري لانكا وقيرغيزستان يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل سمو الأمير رعد بن زيد الحسين (الأردن) والسيد غوتيريس (تيمور–ليشتي) والسيد باديّا تونوس (الجمهورية الدومينيكية) والسيد ماهندران (سري لانكا) والسيد بايلينوف (قيرغيزستان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن اكرر على جميع المتكلمين أن عليهم أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، وأكرر، ما لا يزيد عن خمس دقائق، لكي يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينفيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): في مناسبات سابقة، أعربنا عن الرأي بأن على المجلس التزاما باستنفاد كل السبل السلمية المتاحة له قبل اللجوء إلى الإذن باستخدام القوة وأن المجلس وحده هو الذي يمكن أن يضفي الشرعية على تدخل عسكري. وبالتالي فإننا نأسف أسفا عميقا لأن العمل العسكري بدأ بدون إذن صريح من المجلس. وفي الوقت نفسه، فإننا نعتقد بأن هذا لا يعني فشل المجلس، ناهيك عن فشل المنظمة بأسرها.

إننا كدولة صغيرة، نشعر بالقلق بشكل خاص لأن المجلس والقانون الدولي تم تجاوزهما حول قضية بهذا الحجم، ونعتقد بأن هذا له تشعبات واسعة، ستناقش فيما بعد، بل ينبغي مناقشتها. ولكن على ضوء الاحتياجات الملموسة والملحة جدا للعراق، فإن أمام المجلس تحديا يتمثل في إقرار إجراءات ملموسة جدا في هذه اللحظة بالذات. إن التحدي الذي يواجهه المجلس هذا اليوم يتألف على وجه الخصوص من الأزمة الإنسانية واسعة النطاق التي بدأت تتكشف أبعادها بسرعة مخيفة في العراق. ولئن كان القانون الإنساني الدولي واضحا فيما يتعلق بالمسؤولية تجاه السكان المدنيين في ظل الوضع الراهن، فإننا نرى أيضا أن الأمم المتحدة ينبغي لها الاضطلاع بدور أساسي في هذا الشأن وأن المساعدة الإنسانية يجب تنسيقها تحت سلطتها، فور ما تسمح الظروف على الأرض بإجراء مثل هذا التنسيق.

واستنادا إلى ذلك، فإننا نرحب بمبادرة الأمين العام من أجل استئناف مبكر لبرنامج ''النفط مقابل الغذاء'' بما يعود بالفائدة على الشعب العراقي. وندرك أن استئناف العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء ينطوي على آثار سياسية وقانونية حساسة. لكننا نعتقد بأن التزام المجلس يتمثل في أن يضع محنة الشعب العراقي في صلب اعتباراته وأن يستعيد بسرعة وحدته، التي ستكون جوهرية لضمان دور مركزي للمنظمة في تشكيل مستقبل سلمي للعراق، على أساس مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة. وسنكون في وضع صعب جدا إذا طُلب منا تفسير الافتقار للوحدة في المجلس فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية إلى الشعب العراقي وبالتالي نشعر بالطمأنينة للتقدم الذي تم إحرازه في المشاورات بشأن هذه الموضوع.

إن الوضع الإنساني للسكان العراقيين هو في صلب مشاعر قلقنا. وقد قررت حكومة ليختنشتاين أن تقدم ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومساهمة إضافية يمكن أن تأتي عما قريب. وبالتالي فإننا على استعداد للمساهمة في الجهد المشترك الذي سيقدمه المجتمع الدولي لتخفيف معاناة الشعب العراقي.

وبينما يمكننا أن نساهم لتحقيق ذلك الغرض، فإن الأطراف المتحاربة وحدها هي القادرة على وضع حد لمعاناة السكان المدنيين. إن التقيد الدقيق بالقانون الإنساني الدولي، وباتفاقية جنيف على وجه الخصوص، سيمثل خطوة كبيرة لبلوغ تلك الغاية. وإنه لمن واجب أطراف الصراع أن تتقيد تقيدا دقيقا بكل هذه المعايير الثابتة، لا سيما تلك المتعلقة بمنع الاستهداف المتعمد للمدنيين أو الإساءة إليهم بأي صورة، والالتزام بمنح إمكانية الوصول الكاملة للمنظمات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد هينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إننا نجتمع في ساعة مشؤومة. وكانت الحكومة الكندية تأمل في إمكانية التوصل لحل توفيقي وفي نزع سلاح النظام العراقي دون اللجوء إلى الحرب. ولكن الحرب اندلعت. وكنتيجة لذلك، لا بد أن ينصب انشغالنا الرئيسي على محنة ضحايا الحرب.

لا أحد، سواء كان مدنيا أو جنديا، مقاتلا أم غير مقاتل، معصوم من ويلات الحرب. وإننا نقدم تعازينا لمن فقدوا ضحايا خلال هذا الصراع.

في هذا المجلس، تجبرنا إنسانيتنا المشتركة على أن نضع الناس أولا، وأن نركز طاقاتنا على حمايتهم ومساعدتهم على مواجهة التحديات التي تنتظرهم وتجاوزها خلال الأيام المقبلة. وإن واجبنا الأول هو تلبية الاحتياجات الطارئة للعراقيين الذين ظلوا مدة طويلة ضحايا لقسوة حكومتهم.

(تكلم بالانكليزية)

إن مجلس الأمن ألزم نفسه عدة مرات بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وبخاصة النساء والأطفال المعرضين للخطر. وينبغي بذل كل جهد لتجنب وقوع ضحايا بين المدنيين. وركز المجلس أيضا على التزام الأطراف في الصراع بضمان سلامة وأمن وحرية تحرك موظفي الأمم المتحدة وموظفي الوكالات الإنسانية. وقد ركز المجلس على ضرورة الوصول الآمن دون عائق للسكان المعرضين للخطر. وعلاوة على ذلك، فان المجلس حث كل الأطراف في الصراعات، بما في ذلك البلدان المجاورة، الالتزام بشكل دقيق بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

وإننا نناشد جميع المعنيين الوفاء بتعهداتهم. ونناشد، بشكل خاص، البلدان المجاورة لبذل قصارى جهدها لضمان الوصول الفوري والكامل والآمن وبدون عائق من جانب وكالات الدعم الإنسانية إلى هؤلاء المحتاجين.

إننا نحيي بسالة والتزام العاملين في مجال المعونة الإنسانية، بمن فيهم موظفو لجنة الصليب الأحمر الدولية والأمم المتحدة الذين يواجهون أخطارا جسيمة في مواصلة عملياتهم دعما لشعب العراق.

ونناشد البلدان المجاورة أيضا احترام القانون الدولي وإيواء اللاجئين الذين ليس أمامهم سوى الفرار عبر الحدود الدولية.

لقد بدأنا توا نرى الآثار الإنسانية المحتملة للأزمة الراهنة، بما في ذلك تحركات الأشخاص المشردين داخليا. وإننا نعرف أنه كلما طالت الحرب وزادت تدميرا، تزداد الاحتياجات. ولذلك نحث المجلس على تكييف برنامج النفط

مقابل الغذاء، دون تأخير، حيث أن البرنامج يمكن أن يسهم كثيرا في تلبية الاحتياجات الملحَّة للشعب العراقي.

وبالرغم من الجهود التي بذلها كثير من البلدان داخل المجلس وخارجه، ومنهم كندا، لم تتمكن الأمم المتحدة من توحيد صفوفها لترع سلاح صدام حسين. ولكن أمامنا الآن فرصة أخرى لتحقيق وحدة الهدف التي لم نتمكن من تحقيقها قبل ذلك.

وسيواجه شعب العراق قريبا تحدي إعادة بناء بلده في أعقاب حرب مدمرة لا مفر منها والمعاناة والحرمان اللذين عانى منهما لسنوات عديدة. ونعتقد أن على المجلس أن يوفر الولاية اللازمة لجهود إعادة البناء هذه. علاوة على ذلك، نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة ككل ينبغي أن تشارك على نحو مركزي وأن تقدم القيادة وما لديها من خبرة ثابتة في ضمان أن تكون الجهود المبذولة لمساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده جهودا يستطيع جميع أعضاء المجتمع الدولي المشاركة فيها.

وأود الآن أن أتكلم عن قوانين الحرب. إننا نناشد جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف فيما يتعلق بإدارة الصراع. فيجب عدم استخدام أسرى الحرب لأغراض الدعاية. وينبغي عدم استخدام المدنيين دروعا بشرية. ويجب أن تبقى المدارس والمستشفيات خارج نطاق الحرب.

عندما تكلمتُ أمام المجلس، باسم الحكومة الكندية، في ١٩ شباط/فبراير، قُمت بحثّ المجلس على أن يبقي رفاه شعب العراق نصب أعينه في مداولاته. وأوجِّه نفس النداء إلى المجلس اليوم. فلا يوجد هدف أسمى وأكثر إنسانية يستطيع المجلس تحقيقه من مساعدة شعب العراق. وتلتزم كندا بالانضمام إلى الآخرين في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، والعمل معه على إعادة بناء بلده.

ويسرني، في هذا الصدد، أن أبلغ المجلس بأن حكومة كندا قررت تخصيص نحو ٧٠ مليون دولار من أجل المساعدة الإنسانية لشعب العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جزر مارشال، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كابيل (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. وأود أن أعرب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة، مرة أخرى، للوفود الصغيرة، ومنها وفدي، للمشاركة في هذه المناقشة الحاسمة.

إن جمهورية جزر مارشال بلد شعبه محب للسلام. فأراضينا وأبناء شعبنا قد عانوا من الآثار المستمرة لأسلحة الدمار الشامل. وشاهدنا بأعيننا الدمار الكامل الذي يمكن أن تخلّفه هذه الأسلحة. ولهذا السبب، نعتقد أن نزع سلاح النظام العراقي هو أولوية ملحَّة. كما نؤيد أيضا الأهداف التي تسعى العملية الحالية إلى تحقيقها، في نهاية المطاف، وهي ضمان امتثال العراق لالتزاماته في مجال نزع السلاح وإعادة سيادة هذا البلد لشعبه.

إن الدمار الذي تخلفه الحرب يبدو الآن واضحا بصورة متزايدة لنا جميعا، ونحن نشاهد تطور الأحداث في العراق. ويلزم الآن أن يتحول التركيز إلى الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق. ولذلك، نحث مجلس الأمن على بذل كل ما في وسعه لضمان إيصال المعونة الإنسانية بسرعة وبصورة فعالة إلى الذين في أمس الحاجة إليها. وعلينا أن نركز طاقاتنا على تخفيف معاناة الشعب العراقي.

وفي هذه الأوقات الصعبة والعصيبة، فإن قلوبنا مع قوات التحالف، وخاصة مع شباب وشابات جزر مارشال العاملين مع القوات المسلحة للولايات المتحدة والموجودين في

العراق. ونتمنى لهم عودة آمنة وسريعة. ونتقدم بالتعازي إلى الذين سقط أحباؤهم في هذا الصراع.

ونحن نأمل في إيجاد حل سريع لهذا الصراع ونصلّي من أجل ذلك. ونتطلع إلى إنشاء عراق ديمقراطي جديد، خال من أسلحة الدمار الشامل، عراق حر يمكن أن يعيش فيه شعبه بسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوروغواي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باولييو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): إن موقف بلدي حيال التزامه الثابت بالدفاع عن النظام القانوني الدولي، وارتباطه بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتقيده التقليدي بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، قد ورد بوضوح في البيان الذي ألقيته خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس سابقا، أي قبل الأعمال العسكرية. والغرض من بياني اليوم هو الانضمام إلى البلدان التي ترى أن المسألة ذات الأولوية المطلقة الآن هي معالجة الحالة الإنسانية للشعب العراقي بشكل كامل وسريع قدر المستطاع.

ودون المساس بالمناقشة السياسية والقانونية حول مسألة استعادة السلام والأمن الدوليين، نعتقد أن المجلس عليه اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الالتزام بتعزيز الآليات التي تضمن تلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا، خاصة في مجالي الدواء والأغذية. وينبغي منح الأمين العام صلاحيات واسعة وسلطة تقديرية كافية لاستئناف برنامج النفط مقابل الغذاء أو إنشاء آلية بديلة لضمان فعالية العمل الجماعي، في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نستفيد استفادة كاملة من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها التي لديها الخبرة الفنية والاختصاص القانوني، من أجل ضمان أكبر قدر من الكفاءة والسرعة والتنسيق في الجهود المبذولة. وتعتبر مهمة مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر ذات أهمية قصوى. وعلينا لذلك أن نعزز جهودها ونقدم الدعم الكامل لها. وقد اتخذت حكومة أوروغواي بالفعل خطوات للعمل واتصلت بالمكاتب المختصة في الأمم المتحدة للحصول على معلومات بشأن أكثر الطرق فعالية لقيام بلدنا بالمساعدة على تقديم الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد، بأقوى العبارات الممكنة، وجوب التقيد الدقيق بجميع معايير القانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تايلند.

السيد كاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الأسف الشديد حقا أن الحرب نشبت لكن، كما قال الأمين العام في الأسبوع الماضي، حان الوقت لمواجهة الحقائق الراهنة. وبصرف النظر على أسباب هذه الحرب، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن مئات الآلاف من المدنيين يعانون نتيجة لها.

والآن يجب أن يركز اهتمامنا الفوري على تخفيف محنة ومعاناة هؤلاء المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال. وما نحن بحاجة إليه في هذه المرحلة الحاسمة هو تحالف من ذوي القلوب الرحيمة – تحالف من المانحين – لتعبئة وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب العراق. ومن واجب الأمم المتحدة أن تقدم، بدعم المجتمع الدولي الكامل، المساعدة الإنسانية إلى شعب العراق في الوقت المناسب من أجل حماية الأبرياء، وبخاصة أكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك النساء، والأطفال والمسنون، وأن تحد من تعرضهم لعواقب الحرب وآثارها المدمرة. ونحن نأمل أن تنتهي هذه الحرب بسرعة حتى يمكن للشعب العراقي أن يعيد بناء حياته وكرامته في بيئة من السلم والحرية الدائمين.

إن ما يحتاج إليه بذل جهود سريعة وجيدة التنسيق لضمان وصول الإغاثة الإنسانية إلى السكان العراقيين المتضررين. وتايلند تثني على مبادرات الأمين العام للمساعدة على تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة الإنسانية للشعب العراقي، بما في ذلك إجراء تعديلات على برنامج النفط مقابل الغذاء. ويسرنا أن مجلس الأمن ينظر في مسألة المساعدة الإنسانية الهامة هذه بطريقة نشطة وسريعة. ويحدونا الأمل في أن تثمر هذه الجهود قريبا حتى لا تتأخر المساعدة الإنسانية أكثر من ذلك. وتايلند، من جانبها، على استعداد للانضمام إلى هذا التحالف من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وستعمل مع الأمم المتحدة وآخرين على المساعدة في تخفيف معاناة الشعب العراقي، وعلى تقديم العون لتعمير العراق في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ليتوانيا.

السيد سركسنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي أمس.

عبرت ليتوانيا دائما بوضوح عن رأيها بشأن حل الصراعات بالوسائل السلمية. ونحن نأسف بفشل جهود مجلس الأمن الدبلوماسية، إلا أننا أيدنا أيضا الرأي القاطع بأنه يجب ألا يسمح لأحد بانتهاك قرارات مجلس الأمن. ونظام صدام حسين ظل يستغل صبر المجتمع الدولي طوال ١٢ عاما.

ويحدونا الأمل أن ينتهي الصراع بسرعة، وأن تخفف إلى أقصى حد ممكن الخسائر في الأرواح والمعاناة والدمار. وقد قرر برلماننا يوم الثلاثاء الماضي تقديم أفراد طبيين وأفراد لوجستيين إلى قوات التحالف. وسيكون هؤلاء المتخصصون أيضا عناصر أساسية في تقديم الإغاثة الإنسانية إلى الشعب العراقي.

وستكون إعادة تعمير العراق المسالم والمزدهر وبناؤه مهمة تتصف بالتحدي. وخبرة وقدرات الأمم المتحدة وتأثيرها العالمي في تنسيق تقديم المساعدة إلى الدول التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراعات لا يعلو عليها. وليتوانيا مستعدة للإسهام في التسوية السلمية في فترة ما بعد انتهاء الصراع، بتنسيق أعمالها على نحو وثيق مع المؤسسات الدولية المناسبة.

ومرة أخرى، أعيد التأكيد على أننا نؤيد موقف الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة المعقدة.

وفي وقت الأزمات الشديدة، من الأمور الحيوية أن يصون المجتمع الدولي الوحدة والشعور بالأهداف المشتركة. ويجب أن نستفيد من إمكانية الأمم المتحدة الهائلة. ومن المهم أيضا أن تعمل الولايات المتحدة وأوروبا يدا بيد لضمان الصلة الحيوية بين أوروبا والمحيط الأطلسي، سعيا للتوصل إلى حلول للمسائل ذات الأهمية الاستراتيجية للبشرية كلها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة سلوفاكيا.

السيدة نوفوتنا (سلوفاكيا) (تكلمت بالانكليزية): يشارك وفد بلدي المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على قيادة أعمال مجلس الأمن بمهارة وحكمة بالغتين. ويعرب عن نفس التهاني للوفد الألماني، الذي ترأس هذه الهيئة في شهر شباط/فبراير.

إننا نقدر توفير مجلس الأمن الفرصة أمام أعضاء الأمم المتحدة للإعراب عن آرائهم في المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم. لقد أيدت سلوفاكيا بيان الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي ومع ذلك، طلبنا الكلمة للإدلاء ببعض التعليقات الإضافية بصفتنا الوطنية حيال المسألة البالغة الخطورة المعروضة علينا ألا وهي: الحالة في العراق.

يؤسفنا أسفا عميقا أن الدبلوماسية فشلت بخصوص العراق وأن المجلس لم يتمكن من تخطي انقساماته بشأن هذه المسألة الحاسمة. ونحن مقتنعون بأن الحالة وإن كانت خطيرة فهي غير دائمة. وعلى غرار الآخرين، كانت تود سلوفاكيا لو أن تلك الأدوات الأساسية كان لها تأثير مختلف ومكنتنا من تجنب الوقوع في أزمة. ويؤسفنا أنه لم يكن ممكنا مواصلة السير على طريق الوحدة في مجلس الأمن، الذي حقق نتائج طيبة للمجتمع الدولي قبل خمسة أشهر تقريبا.

وفي الوقت الحالي، ينبغي أن تتمثل أولويتنا القصوى في تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية للشعب العراقي. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن الأطراف المعنية تعترف بالدور الحاسم الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة ومنظومتها في التصدي للحالة الإنسانية في العراق. والآن هو الوقت المناسب لكي يجدد مجلس الأمن وحدته ويضع جانبا الخلافات التي اتسم بها نظره في مسألة نزع السلاح.

ويجب أن يولي أكبر قدر من الاهتمام للمقترحات التي تقدم بها الأمين العام فيما يتعلق بإدخال التعديلات اللازمة على برنامج النفط مقابل الغذاء لتوفير عائدات النفط العراقي لأغراض إنسانية محددة. فمن شأن ذلك أن يتواءم بالتحديد مع المبدأ القاضي بأن موارد العراق الطبيعية ينبغي أن تستخدم استخداما تاما من أجل تلبية احتياجات ومنافع الشعب العراقي. ونحن نشجع مجلس الأمن على أن يبدأ التفاوض بسرعة واتخاذ قرار من شأنه أن يمكن الأمين العام من أن يدير برنامج النفط مقابل الغذاء بفعالية من أجل الوفاء بالحالة الإنسانية الآخذة في التطور السريع على أرض الواقع.

إن شعب العراق يواجه فترة صعبة اليوم. وأمامه عواقب ناجمة عن سياسات لم تكن له فرصة حقيقية للتأثير فيها. ومما لا شك فيه أن النظام العراقي قدّم أهدافا سياسية على الشواغل الإنسانية. وتعتقد سلوفاكيا أن شعب العراق يستحق مستقبلا أفضل مما مر به حتى الآن. وستتحقق مصالحه على أفضل وجه إذا تمكن من العيش في ظل ظروف من الاستقرار السياسي والاقتصادي، والعلاقات المسالمة والودية مع جيرانه في المنطقة، مع ضمان استخدام موارد البلد الطبيعية بما يعود بالنفع عليه بشكل حقيقي. ووضع كهذا من شأنه أن يحظى بتأثير واحترام دوليين واسعي النطاق. وفي هذا الصدد، نؤكد الأهمية القصوى لالتزام المجتمع الدولي المستمر بسيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وسلوفاكيا مستعدة، من جانبها، للإسهام في حل الأزمة الراهنة في العراق وتخفيف محنة شعب المنطقة المتضررة. وبناء على اتفاق ثنائي مبرم مع الحكومة الكويتية، أرسلنا إلى الكويت وحدة من الخبراء ذوي المهارة الفائقة في كشف العوامل البيولوجية والكيميائية والوقاية منها، فضلا عن فئات أخرى من أسلحة الدمار الشامل. وأعطيت الوحدة ولاية واضحة: تقديم المساعدة في العمليات الإنسانية وعمليات الإنقاذ في حالات استخدام أسلحة دمار شامل أو الشك في استخدامها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد الرأي القائل إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي أثناء الأزمة الراهنة وبعدها. وإننا نشيد بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام لإشراك الأجزاء ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة في التخطيط المبكر للحالة الطارئة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة إلى ممثل السلفادور.

السيد لاغوس بيتزاتي (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): إن مما يؤسف له أن يؤدي تصلب حكومة العراق في الامتثال للالتزامات الدولية التي فرضها عليها مجلس الأمن منذ عام ١٩٩١، نتيجة لأعمالها غير القانونية، التي تمثلت في مهاجمة دولة عضو في منظمتنا في انتهاك

صارخ لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إلى الحالة التي نشهدها الآن.

وبعد اثني عشر عاما، قام النظام العراقي أثناءها بتحدي القرارات الملزمة لمجلس الأمن وعدم الامتثال لها، أتاح له المجلس والمجتمع الدولي فرصة أخيرة لإزالة جميع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل إزالة تامة، وأنذره بعاقبة وخيمة إذا لم يقم بذلك. ومما يؤسف له أن حكومة العراق، بالرغم من الضغط الدولي المكثف، لم تبد التعاون الكامل والفعال وغير المشروط الذي يعكس توفر إرادة سياسية حقيقية للامتثال لالتزاماتها.

ومما يبعث على الأسى أن الحكومة العراقية لم تستجب لنداءات الدول الأعضاء لتفادي الصراع المسلح ومواصلة معاناة شعبها ولم تقبل بها. وهذا موقف وسلوك يجعلها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الحالة الراهنة في البلد.

وفي ضوء واقع الحرب، ليس بوسع وفدي إلا أن يعرب عن أمله بانتهاء الصراع بأسرع وقت ممكن لتفادي المزيد من الدمار المادي، وخاصة إزهاق الأرواح البشرية حتى يتسنى للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تكريس مواردها وجهودها للمساعدة على إعمار وإنعاش العراق.

وبالرغم من أن مما يبعث على الأسف أن مجلس الأمن لم يحافظ على ما توصل إليه من توافق الآراء والوحدة لدى اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بشأن مسألة تهم الجميع، فإن الوضع الدولي الراهن يجب أن يعتبر بالنسبة لنا كأساس للتطلع إلى المستقبل.

وقد تعلمنا من خبرة التاريخ أن المجتمعات، بعد الأزمات والصراعات العميقة، تعود إلى الظهور متحلية بالإبداع من خلال اتخاذ مبادرات جديدة وأفضل لما فيه فائدة شعوبها. ومن الأمثلة على ذلك أصل إنشاء الأمم المتحدة.

وإننا نعرب عن تأييدنا للبيانات التي تقول إن التحدي الفوري الذي يواجه الأمم المتحدة يجب أن يكون في مجال بذل الجهود اللازمة لإعمار العراق وإنعاشه، من خلال اعتماد برنامج شامل للمساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدول الأعضاء أن تضطلع بطريقة عملية بالمهمة المتمثلة في إعادة بناء وتعزيز وحدة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما آلية الأمن الجماعي المتعددة الأطراف وإعادة الثقة بها. ويتعين ألا تؤدي الإجراءات التي تتخذها المنظمة العالمية إلى إثارة أي شك إزاء فعاليتها ونزاهتها، من خلال عملية لاتخاذ القرارات تستند إلى توافق الآراء والمصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء.

وأود أن أختم كلامي بتوكيد أهمية مواصلة برنامج النفط مقابل الغذاء والحاجة الماسة إليه، وأود أن أعرب عن تأييدنا للأمين العام في قيامه بإعداد برنامج يستجيب لاحتياجات الشعب العراقي.

وأعتقد بأن من المناسب أن نؤكد هنا أن حكومة السلفادور، عرضت في حدود إمكانياتها، المشاركة في أي جهد متعدد الأطراف للمساعدة على تخفيف احتياجات العراق الإنسانية في فترة ما بعد الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل المملكة العربية السعودية.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): يمر العالم اليوم في ظروف بالغة الخطورة. وتواجه منطقتنا العربية والإسلامية حربا تنذر بتداعيات خطيرة وانعكاسات سلبية على النظام الدولي وعلى العلاقات الدولية. والحرب دليل على فشل الدبلوماسية وعجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة خاصة عن أداء مهامه في حفظ الأمن والسلم الدوليين. وستؤدي هذه الحرب إلى إذكاء العداء والكراهية وتأجيج نار العنف والتطرف وتجر إلى كوارث مختلفة العالم في غنى عنها.

ومنذ أن بدأت نذر الحرب في الأفق، بذلت المملكة العربية السعودية ولا تزال تبذل كل ما بوسعها سواء منفردة أو بالاشتراك مع الأشقاء العرب والمسلمين والمجتمع الدولي كافة للوصول إلى تسوية سلمية. وتحركت في كل اتجاه عربيا وإسلاميا ودوليا. وطرحت أفكارا واضحة ومنطقية تتصف بالعدالة وتستند إلى حتمية التزام العراق المطلق بقرارات مجلس الأمن والتعاون الشامل مع المفتشين الدوليين ومنح المساعي الدبلوماسية الفرصة الكاملة لحل النزاع سلميا.

وللأسف، فمع كل الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى حل سلمي ومنطقي للأزمة، وعلى الرغم من المعارضة الدولية لشن حرب قد لا تبقي ولا تذر، وقعت الواقعة وقامت الحرب وأدرك الطرفان المعنيان ومنذ الأيام الأولى لهذه الحرب الخسائر الهائلة التي ستلحق بهما من جراء هذه الحرب. فالحرب يخسرها المنتصر والمهزوم. وأصبح واضحا حجم الدمار الفظيع الذي سيلحق بالعراق وسقوط آلاف الضحايا الأبرياء، ذلك أن أسلحة الفتك والدمار عندما تنطلق لا تفرق بين محارب ومسالم ولا تتجنب إصابة الأطفال والنساء والشيوخ. إن الحقيقة المأساوية أصبحت واضحة لكل ذي بصيرة والحاجة إلى تغليب الحكمة والتعمق في أبعاد الأزمة وانعكاساتها إقليميا ودوليا جلية لكل ذي بعد نظر.

والعقلانية تتطلب وقف العمليات العسكرية ضد العراق والعودة مجددا إلى لغة المساعي السلمية وإلى دعم الجهود الدبلوماسية والمضي قدما نحو الأمم المتحدة للعمل على حل المشكلة في إطارها الدولي المشروع بما يحفظ للعراق أمنه الوطني ومؤسساته المدنية من تداعيات الحرب وما تحمله من كوارث إنسانية وبيئية، فضلا عن فداحة ثمنها السياسي وأعباء تكاليفها الاقتصادية.

إن المملكة العربية السعودية وانطلاقا من موقفها الثابت الذي يرفض الاحتلال بصورة مطلقة، ترفض احتلال العراق وتؤمن بأن الشعب العراقي يستطيع أن يتدبر أمره ويتولى شؤونه ولا يحتاج إلى جهات خارجية لإدارتها. إن أخطاء الحكومة العراقية وعدم تنفيذها الكامل لقرارات مجلس الأمن خلال الأعوام الإثني عشر الماضية لا يجب أن يعاقب عليه الشعب العراقي الشقيق الذي طالت معاناته واشتدت كربته ويتطلع كغيره من الشعوب المحبة للسلام إلى حل سلمي يجنبه ويجنب العالم حربا لا يريدها أحد. وتتمسك المملكة العربية السعودية بوحدة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه واحترام سيادته، وتطالب بوقف الحرب وسحب القوات الأجنبية إلى خارج الحدود الدولية للعراق.

والمملكة العربية السعودية، وفي إطار مسؤوليتها في خدمة الجهود الإنسانية، وتمشيا مع توجهات قيادتها، قامت بتجهيز مساعدات إنسانية شاملة بما يغطي عدد ٢٤ ٠٠٠ نازح من معونات غذائية وطبية ومخيمات، وذلك كمرحلة أولى تتبعها عدة مراحل، تحسبا لأي احتياجات عاجلة وتخفيفا للمعاناة الإنسانية التي قد يتعرض لها المواطنون العراقيون نتيجة للعمليات العسكرية. ويجري تجميع هذه المساعدات الإنسانية في منطقة عرعر المتاخمة للحدود العراقية، والتي سبق أن أعلنت المملكة تخصيصها لهذا الغرض. كما تم الاتصال بهيئات الإغاثة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بمشاركة الهلال الأحمر السعودي، للتنسيق بينها لضمان إيصال هذه المساعدات إلى مستحقيها، وذلك بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها عبر الأمم المتحدة.

وتؤمن المملكة العربية السعودية بأن مجلس الأمن هو الجهة التي تحدد ما إذا كان العراق يمتلك أسلحة دمار شامل من عدمه. ولا بد من احترام مبادئ القانون الدولي، التي حكمت عالمنا على مدى أكثر من نصف قرن، ذلك أن هذه المبادئ، والشرعية الدولية، هي التي تحمي المجتمع الدولي من تقوّض أسس العلاقات الدولية.

إن منطقة الشرق الأوسط لا يمكنها أن تتحمّل أوزار حرب جديدة مدمرة، بل هي في حاجة إلى اقتلاع بؤر التوتّر فيها، والعمل على استتباب الأمن والسلم في ربوعها، وتشجيع التعاون ودعم التنمية، والأخذ بأسباب التقدم. لذلك فإننا نطالب بأن تشهد الفترة المقبلة تحركا فعالا جدّيا للوصول إلى تسوية عاجلة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط والأراضي العربية المحتلة، على أسس المبادرة العربية المرتكزة على مبدأ الأرض مقابل السلام، والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية إلى جانب دولة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحّدة.

السيد ناكاياما (ولايات ميكرونيزيا الموحّدة) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا على أثر الأحداث الرهيبة التي تدور وقائعها في العراق. فمنذ فترة لا تتجاوز الأسبوع بدأت حرب لم يكن أحد يريدها، سواء في ذلك الائتلاف الذي يقاتل في العراق أو الشعب العراقي، كما أن بلدي بالتأكيد لم يكن يريدها. غير أن النظام العراقي فوّت الفرصة التي أتاحها قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، مواصلا على حساب شعبه إغفاله لإرادة المجتمع الدولي. وقد انضممنا إلى الائتلاف، بموجب التفويض الذي يمنحه عدد من قرارات مجلس الأمن، وأبرزها القراران ٦٧٨ (١٩٩٠) و ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لأنه لم يعد أمامنا طريق غيره لنزع سلاح النظام العراقي وتخليص العراق تماما من أسلحة الدمار الشامل. ومع شعورنا بالأسف لتطور الأمور إلى حدّ اتخاذ إجراء عسكري، فإننا نرى أن مسار العمل الحالي سيتمخض عن عالم أكثر أمنا وأفضل حالا للبشرية جمعاء، وبخاصة لشعب هذه المنطقة ذاتها.

ونشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الإنسانية في العراق، التي يتحمل النظام العراقي المسؤولية كاملة عنها. ويتحتم أن يمكن دخول المؤن على نحو آمن وأن يجري توزيعها دون عائق. ومع أن قوات الائتلاف هي التي ستأتي بهذه المؤن في البداية، نأمل أن تتمكن برامج الأمم المتحدة على اختلافها من استئناف القيام بالأدوار الخاصة بكل منها في أسرع وقت ممكن. كذلك يتعين أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في إعادة بناء العراق، ليس من آثار الحرب الراهنة فحسب وإنما أيضا من آثار المعاناة على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية تقريبا. ونحث جميع الحكومات التي تستطيع أن تساهم في هذه العملية على المساهمة.

وقد روّعت حكومتي أنباء إساءة المعاملة التي يلقاها أسرى الحرب، وهي تدعو النظام العراقي إلى التقيد باتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب واحترام كافة الالتزامات الواردة فيها، ولا سيما إفساح سبل الوصول الفوري وغير المشروط إليهم أمام لجنة الصليب الأحمر الدولية، كما تدعوه إلى الامتناع عن أي معاملة غير إنسانية أو مهينة لهم.

وقد ذكرت حكومتي في بيان يتناول الحالة في العراق صدر مؤخرا ما يلي:

”يجب أن تكون منظمة الأمم المتحدة حجر الزاوية في التعاون الدولي ويجب أن تظل كذلك ونحن ندخل قرن العولمة. ذلك أن إخفاق هذه المنظمة في أن تكون أهلا للتحدي الواضح الماثل أمامها الآن من شأنه لو حدث أن يشكل كارثة للبشرية“.

فمن الواضح أنه يتعين على مجلس الأمن ألا يتقاعس عن التصدي لمسألة إعادة بناء العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، وهي

أول جلسة تعقد بعد نشوب الحرب في العراق. فسوف تتاح لكافة أعضاء الأمم المتحدة من خلال هذه الجلسة الفرصة للإعراب عن آرائهم في هذه المسألة البالغة الأهمية التي تتعلق بالسلام والأمن الدوليين.

وتعرب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة عن حزنها العميق للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة والائتلاف باللجوء إلى القيام بعمل عسكري في العراق. وكانت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تأمل بصدور إعلان حركة بلدان عدم الانحياز الذي اعتُمد في شباط/فبراير في كوالالمبور أن يسود حكم العقل وأن يتاح الوقت لتسوية الحالة على نحو ودي. لذلك فإن من دواعي قلق تنزانيا العميق هذه الحرب الضارية المشتعلة وتداعياتها الحتمية، ليس في المنطقة فحسب، بل في أرجاء العالم بأسره.

ومن المفارقات الشديدة أن نلاحظ أن قرار نزع سلاح العراق بالقوة اتُخذ في الوقت الذي كان المجتمع الدولي منهمكا، من خلال هذه الهيئة، في تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وكان العمل يحرز تقدما لا بأس به وفقا للتقارير الدورية التي قدمها المفتشون الدوليون في هذا المحفل، كما كان قد بدأ يؤتي ثمارا إيجابية. علاوة على ذلك، فلم يكن المفتشون وقت اتخاذ القرار بشن الهجوم المسلح قد وجدوا أي دليل على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

وبعد أن لاحظ المجتمع الدولي البوادر الدالة على اقتراب الولايات المتحدة والائتلاف المتعاون معها شيئا فشيئا من اتخاذ تدابير انفرادية، أعرب عن شواغله ودعا الولايات المتحدة إلى تغيير وجهتها. وبوسعي أن أذكر في هذا الصدد أعضاء الاتحاد الأفريقي، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، وبلدان أخرى كثيرة، من بينها بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي، الذين أعربوا بقوة عن رأي مفاده أنه ينبغي إتاحة مزيد من الوقت لإنهاء المهمة قبل أن يتسنى اتخاذ أي قرار باستخدام القوة ضد العراق. ولعلنا نذكر أن الرأي الغالب كان يتمثل في أن الأمم المتحدة هي التي ينبغي لها اتخاذ أي قرار باللجوء إلى استعمال القوة، وألا تفعل هذا إلا بعد كفالة أن جميع الجهود المؤدية إلى تسوية سلمية قد استنفدت وآلت إلى الفشل. ونحن نعلم أن تلك الطريقة للعمل قد رفضت فورا.

وفي ذلك الصدد، يكون قرار اللجوء إلى استخدام القوة ضد العراق باطلا قطعا، لأنه يناقض أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تقتضي أن يتخذ مجلس الأمن قرار استخدام القوة ضد البلد الذي يهدد السلم والأمن الدوليين. وتنص المادة التاسعة والثلاثون من الميثاق بوضوح على أن مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع أن يقرر وجود انتهاك للسلم أو عمل عدواني، وأن مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع أن يوصي، أو يقرر، بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها.

إن قرار شن الحرب دون استخدام سلطة مجلس الأمن لا يضعف الأمم المتحدة فحسب — وهي المؤسسة الوحيدة التي تخدم جميع الدول في كل أرجاء العالم — ولكنه ينطوي أيضا على إمكانية تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر. ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بأي قدر من اليقين بما سيحدث لمنطقة الشرق الأوسط الشديدة التقلب. وقد ظلت القضية الفلسطينية تقتضي منذ زمن طويل القيام بعمل عاجل، ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل. وفي كل يوم يملأ المزيد من القتلى شاشات وسائط الإعلام. فكم يا ترى يجب أن يموت المزيد قبل أن يقرر مجلس الأمن القيام بعمل ما؟ إن تنزانيا تأمل وتتوقع أن تواصل جميع البلدان احترامها ومراعاتها للإجراءات التي وضعت لاتخاذ وتنفيذ القرارات ذات الأهمية العليا من خلال الأمم المتحدة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة بدافع الحاجة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي تتسبب في تعاسة

هائلة للجنس البشري والتي لا تزال آثارها محسوسة حتى اليوم، بعد ٥٠ سنة. ولا تعتقد تترانيا أن المهمة قد تغيرت. ومن ثم فإن الحرب إلى جانب مخالفة أحكام القانون الدولي، ستؤدي حتما إلى فقدان الكثير من الأرواح البشرية البريئة في العراق. وسيتضرر اقتصاد العراق واقتصادات العديد من البلدان الأخرى، وخاصة البلدان النامية والفقيرة، بعواقب الحرب. وإضافة إلى ذلك، ستزيد الحرب من تفاقم المشاكل السياسية والاجتماعية التي تواجه العالم حاليا — ولاسيما مشكلة الإرهاب الدولي، الذي نعمل كلنا جاهدين على مكافحته.

وختاما، تحث تترانيا مجلس الأمن على أن يستوثق من القيام فورا بكل عمل ممكن، وبأسرع ما يمكن، لإنهاء الحرب ومعالجة الحالة الإنسانية المتزايدة التدهور في العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في الحرب المدمرة التي تجري حاليا ضد العراق وما يترتب عليها، بما في ذلك بالطبع المعاناة الهائلة للشعب العراقي الشقيق نتيجة مجرياتها. إننا نأمل أن يتمكن المجلس من وضع حد لما يجري تنفيذا لمسؤولياته المتمثلة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ومن الحقائق الثابتة أن هذه الحرب تجري خارج إطار مجلس الأمن وبدون أي تفويض من المجلس. ومن هذه الحقائق أيضا أن غالبية أعضاء مجلس الأمن، ناهيك عن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كانوا معارضين لهذه الحرب وطالبوا بإعطاء نظام التفتيش الفرصة اللازمة للنجاح في استكمال تنفيذ أحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ونستطيع أن نضيف إلى ما سبق حقيقة ثالثة، وهي أن هذه الحرب سوف تترتب عليها تأثيرات عميقة وبعيدة المدى على منطقة الشرق الأوسط، وأيضا على نظام العلاقات الدولية، بما في ذلك على الأمم المتحدة نفسها.

على المجتمع الدولي أن يمعن التفكير في كل ذلك، حتى يتوصل وبشكل سريع إلى المواقف والإجراءات اللازمة لمنع أن تكون هذه التأثيرات العميقة ذات اتجاه سلبي، وربما ذات اتجاه مدمر.

إن الشعب الفلسطيني، من موقع المعاناة الطويلة والألم العميق المترتب على الاحتلال والعدوان، لا يستطيع إلا أن يقف ضد الحروب وضد استخدام القوة في حل النزاعات.

كما أن شعبنا، وهو يقف جنبا إلى جنب مع الشعوب العربية الأخرى، لا يستطيع إلا أن يتضامن تضامناً مطلقاً مع الشعب العراقي الشقيق في محنته الكبيرة وهو يعاني من آثار العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وإن المواطن العربي يشعر بمزيد من الغضب، وبمزيد من الإحباط، وبمزيد من اتساع فجوة العداء بينه وبين من يراهم مسؤولين عما يحدث حاليا، إلى جانب كل ما حدث عبر السنوات الطويلة الماضية.

إننا لا نستطيع إلا أن نؤكد التزامنا بموقف وقرارات القمة العربية، والقمة الإسلامية، وقمة حركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى القرار الأخير لمجلس وزراء الخارجية العرب مطالبين في هذا المجال بضرورة الوقف الفوري للعمليات العسكرية ضد العراق وانسحاب القوات الأجنبية من أراضيه.

وفي هذا المجال لا بد من التأكيد على سيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه وإدانة أية محاولة للمساس بها. وإلى حين تحقيق ذلك لا بد من الاحترام الكامل لاتفاقيات جنيف، ليس فقط الاتفاقية المتعلقة بأسرى الحرب، ولكن أيضا الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين. ونحن نرحب بإعادة

اكتشاف أهمية هذه الاتفاقيات من قبل البعض. ونؤكد هنا على ضرورة احترامها المطلق دائما، تنفيذا للالتزامات القانونية للأطراف المتعاقدة السامية.

إن التغيير حتى ولو كان إلى الأفضل لا يمكن أن يأتي من الخارج أو أن يفرض على الشعوب، خاصة إذا تم ذلك بالقوة العسكرية. كما أن النظم السياسية لا تفرض من الخارج أيضا. على الأقل كان هذا أحد أسس النظام الدولي حتى الآن. إننا نعبر عن قلقنا الشديد تجاه ما يمكن وصفه بالأساس النظري لما يجري وليس فقط للتطورات الجارية على الأرض.

إننا في فلسطين نشعر بقلق إضافي تجاه ما يجري، حيث أن هناك مخاوف صادقة من أن يقوم السيد شارون، أحد المستفيدين الأساسيين من هذه الحرب وحكومته، بتصعيد حملته العسكرية الدموية ضد شعبنا، وأن يحاول، ربما، تكريس مزيد من الإجراءات غير الشرعية على الأرض.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى الانتباه إلى الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، خلال الفترة القادمة. ولا يوجد ما يغضب المواطن الفلسطيني والعربي أكثر مما يراه من ازدواجية المعايير وربما حتى غياب هذه المعايير عندما يتعلق الأمر بنا. هناك الآن حديث عن ضرورة إنهاء ذلك. نحن لدينا أسباب جيدة لكي لا نصدق. ونأمل أن نكون مخطئين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد استاغنو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): نظرا للصراع العسكري الدائر في العراق حاليا، يتمثل الشاغل الرئيسي لحكومة كوستاريكا في أن توجه مناشدة من أجل حماية حقوق الإنسان، فوق وبعد كل اعتبار آخر. ونود أن نرفع صوتنا مدافعين عن الأطفال، والآباء والأمهات، والأشخاص المسنين، والمشردين والجرحى – أي ضحايا الحرب الحقيقيين، أيّاً كان انتماؤهم. وتدعو كوستاريكا الأطراف المتحاربة إلى احترام السلامة الإقليمية للعراق وسيادته واستقلاله السياسي، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفضلا عن ذلك، ففي نهاية الصراع المسلح، يتعين على الأطراف التي لها قوات على الأراضي العراقية أن تواصل الامتثال لالتزاماتها، وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. ولذا، تدعو كوستاريكا إلى ضمان أمن السكان المدنيين والحقوق الإنسانية الثابتة، وخاصة حقهم في الحياة والسلامة الشخصية. ونطالب كل الأطراف المتحاربة بأن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، لا سيما التزاماتها المترتبة على اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧.

وبالمثل، يطالب وفدي أيضا بالاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، وذلك من أجل توفير أوسع نطاق ممكن من الحماية لكل اللاجئين والمشردين داخليا وسائر ضحايا أعمال القتال. ونناشد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يولي اهتماما فوريا لحالة هؤلاء الأشخاص. فالحقوق الأساسية لأسرى الحرب، والمقاتلين غير النظاميين وسائر الأشخاص المحتجزين لا بد أن تحترم احتراما كاملا، وفقا لقواعد القانون الدولي الذي يحكم الصراعات المسلحة.

وفي بلادي، نحن مقتنعون بأن إقرار السلام المشروع والدائم والمستدام في العراق لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة. ولذا، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يتم إنشاء هيكل إداري مؤقت في

العراق بعد انتهاء الصراع المسلح، تحت رقابة الأمم المتحدة وإدارتها، من أجل ضمان مناخ من الاستقرار وتهيئة الظروف اللازمة لإقرار السلام الدائم واحترام حقوق الإنسان.

وخلال مرحلة إعادة البناء، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن على العراق أن يمتثل امتثالا كاملا لكافة التزاماته بشأن نزع أسلحته، ويجب أن يكون خاليا من أسلحة الدمار الشامل وألا يصبح مأوى للمنظمات الإرهابية الدولية. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر دور الأمم المتحدة جوهريا في تحديد وبلورة وتنفيذ الأهداف الأساسية لإعادة بناء العراق. وبغية توفير الغوث الإنساني لأشد السكان ضعفا وتمويل إعادة التعمير، يجب أن تتولى المنظمة هذه إدارة الموارد الطبيعية للعراق– وخاصة النفط– وذلك تمشيا مع مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واضعين في الاعتبار، في المقام الأول، أفضل مصالح الشعب العراقي.

ويدعو وفدي الأمين العام للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إجراء حصر مفصل للآثار الاقتصادية للحرب وتقييم الحاجة إلى التعاون الدولي لإعادة تعمير البلد. وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي– وخاصة الدول المتحاربة– إلى التعاون مع العراق في إصلاح الآثار البيئية الضارة المترتبة على الحرب.

أخيرا، تعرب كوستاريكا مرة أخرى عن دعمها الكامل للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة المسؤولة عن رصد احترام وتنفيذ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع. ونعرب عن عزمنا الثابت على أن نسهم في حدود قدراتنا– مع هيئات المساعدة الإنسانية الدولية، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة– في تنفيذ البرامج الرامية إلى إعادة بناء العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور– ليشتي.

السيد غوتريس (تيمور– ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نود أن نتقدم لكم ولأعضاء مجلس الأمن بالشكر على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة مسألة تشغل بال المجتمع الدولي.

إن الموضوع المعروض علينا قد نوقش في هذه القاعة طوال سنوات عديدة مضت، بداية من غزو العراق واحتلاله للكويت، ذلك البلد المجاور الصغير. وإن سجل الحكومة في العراق فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد سكانها من الأكراد وخلال عدوانها ضد إيران موضوع يقلقنا جميعا. كما أن عدم التزام حكومة العراق جديا حتى الآن بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن قد أسهم في الوضع الخطير الذي نواجهه اليوم.

وبوصفنا عضوا في حركة عدم الانحياز، نشاطر الحركة الآراء المعرب عنها في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعقود في كوالا لمبور، خاصة فيما يتعلق بضرورة امتثال الحكومة العراقية امتثالا كاملا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

لقد أصدرت حكومة جمهورية تيمور– ليشتي الديمقراطية بيانا في ١٩ آذار/مارس، أعربت فيه، ضمن جملة أمور، عن استيائها من عجز مجلس الأمن عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ وإنفاذ قراراته بشأن العراق. وبوصفنا بلدا صغيرا محبا للسلام، فإننا نؤيد النهج المتعدد الأطراف في السعي لإيجاد حلول للمشاكل المؤثرة في العالم.

وفي ظل التدخل العسكري الراهن، يحدونا الأمل في أن تحترم كل الأطراف القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، بشأن معاملة المدنيين وأسرى الحرب. ونناشد الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن مواصلة التركيز على هذا الوضع الخطير وبناء توافق في الآراء، لا لتقديم المساعدة الإنسانية الملحة والكافية لشعب

العراق فحسب، بل ولتحقيق سلام دائم فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية والعمل على وضع سيناريوهات للوضع فيما بعد الصراع.

إن تيمور- ليشتي تعرف من واقع تجربتها أنه حين ترغب منظومة الأمم المتحدة- خاصة مجلس الأمن- في التصرف، فقد أثبتت أنها قادرة على التحرك لاستعادة السلام والشرعية الدولية، وصون الاستقرار وتهيئة أسس سليمة لبلدان ديمقراطية تزدهر فيها حقوق الإنسان والحريات. وفي هذه اللحظات الصعبة، نود أن نعرب عن تضامننا مع شعب العراق في كفاحه من أجل تحقيق السلام الدائم والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية.

إننا نشاطر بلدانا كثيرة اقتناعها الذي أعربت عنه في هذا المجلس بأن علينا أن نتصدى كذلك لمطالبة شعب فلسطين بالحرية والاستقلال ليتحقق السلام الدائم والعدل والاستقرار في المنطقة. لذا، نرحب بتجديد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لالتزامهما في هذا الصدد.

وبالأمس، ناشد الأمين العام، السيد كوفي عنان، مجلس الأمن بتوحيد الصف والهدف. ونحن نردد أصداء ندائه هذا، ونحث مجلس الأمن على مواصلة السعي لإيجاد حلول لهذه الصراعات وغيرها بعزيمة واتحاد، وفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس.

السيد أكوستا بونيّا (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): إن أنظار العالم أجمع تتجه إلى مجلس الأمن. إذ أن حصافة المجلس وقدرته على التصرف ستحددان بدرجة كبيرة مصير العالم الذي تتهدده الحرب والأزمة الاقتصادية والجوع في مناطق واسعة من العالم. وثمة عنصر آخر هو عدم اليقين بالنسبة لمستقبل البشرية. فالهدوء النسبي الذي أعقب فترتي الحرب والحرب الباردة يتبدد الآن، بعد أن ألقت الأحداث ظلالا من الشك على المؤسسة التي أنشئت خصيصا لضمان السلام والوئام العالميين.

وخلال نصف القرن الأخير الذي عايشناه، كان الدور الرئيسي من نصيب الأمم المتحدة التي كانت، رغم مثالبها وقصورها، هي الأداة التي تمكنت في نهاية الأمر من معالجة القائمة الطويلة من الصراعات والأزمات التي واجهتها البشرية على مدى الـ ٥٠ عاما الماضية. وإن ما يشغل بال الجميع الآن، هو أن الأمم المتحدة قد أصابها الشلل وأن هذه الحالة من الانفلات قد تقضي عليها قضاء مبرما. ويبدو أن الأمل في عالم تسوده الديمقراطية وتحترم فيه حقوق الإنسان يتراجع في مناخ مشحون بقوى الدمار والعنف. ويريد شعب هندوراس أن يتمتع بالسلم الدولي وبعالم يحكمه القانون ويتيح فرص التقدم لجميع الرجال والنساء في العالم، حتى يمكنهم التمتع بحياة حضارية وبالرخاء. ولتحقيق هذا الواقع، هناك ضرورة ماسة لأن تواصل الأمم المتحدة عملها بقوة القانون وبكفاءة من أجل حل المشكلات من أي نوع قد يضر بالبشرية.

ويأمل شعب هندوراس أن يمارس مجلس الأمن سلطته ليضمن تجاوز الخلافات الحالية بسرعة والحفاظ على الثقة بوحدة المجلس، حتى يتمكن من معالجة الشؤون العالمية المدرجة في جدول أعماله على النحو السليم. إن ما يتعرض للخطر هنا أكثر أهمية – من الناحية الأخلاقية والثقافية والاقتصادية – من الأمور التي أدت إلى انقسام المجلس، الذي ينبغي التغلب عليه بسرعة وبشكل صائب.

إن الأمين العام كوفي عنان، في مساعيه البطولية في مستهل المأساة الراهنة، قال إن هناك ضرورة ملحة لضمان عدم توقف المساعدة الإنسانية لمن يحتاجونها، وأنه يجب قبل أي اعتبار آخر إعادة تنظيم إجراءات المنظمة لكي يستمر

إيصال الأدوية والمواد الغذائية وتوفير المأوى للأطفال والنساء والمسنين المحتاجين إليها. ولا يمكننا السماح لهذه المأساة بأن تتخذ أبعادا غير إنسانية في القرن الحادي والعشرين. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم الأمين العام فورا وأن يضع الأحكام اللازمة لتلبية احتياجات ملايين المعوزين.

وعلى مجلس الأمن أن يبذل قصارى جهده، بشكل جماعي أو على نطاق كل عضو بمفرده، لضمان مستقبل واعد ومرضٍ لملايين البشر الذين يتطلعون إلى هذا المستقبل. وعلى المجلس أيضا واجب حتمي بإنقاذ مؤسسة الأمم المتحدة، التي هي الحارس الذي يضمن قدرة الأفراد والدول، الكبار والصغار، على العيش في وئام وسلام. وليعم السلام على كل الشعوب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد باديا تونوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): في ظل الظروف الراهنة تلتزم الجمهورية الدومينيكية بالمشاركة في جميع جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. وهي تدعم فكرة إعطاء مجلس الأمن الأمين العام الصلاحية والوسائل اللازمة كي ينفذ هذه المهمة العاجلة.

وتأمل الجمهورية الدومينيكية أيضا ألا تطول مدة الأعمال العسكرية الدائرة حاليا في العراق، وأن تبقى الخسائر البشرية والمادية لجميع الأطراف عند الحد الأدنى، وأن تُحترم اتفاقيات جنيف وفقا للقانون الإنساني الدولي، وأن تُصان السلامة الإقليمية للعراق وسيادته واستقلاله السياسي، وأن تُهيأ الظروف بأسرع ما يمكن من أجل السماح للشعب العراقي بالعيش في حرية وديمقراطية، وأن يتمكن العراق، في أقرب وقت ممكن، من العودة إلى الاندماج بالكامل في المجتمع الدولي في إطار النظام القانوني والسياسي الذي يحدده ميثاق الأمم المتحدة بدقة. هذا ميثاق منظمة يجب الحفاظ عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى، وفي جميع الأحوال، بينما يجب علينا من خلال هذه المنظمة أن نعزز وحدة مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل أوغندا.

السيد بيينديزا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): في الأشهر القليلة الماضية سعت أوغندا وأعضاء آخرون في الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز إلى تحقيق نزع سلاح سلمي في العراق وتحقيق حل سلمي لأزمته وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). ومن المؤسف أن الدبلوماسية فشلت، حيث لم يتمكن مجلس الأمن الدولي من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق. ونتيجة لذلك، اندلعت الحرب في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣.

لقد قررت الحكومة الأوغندية في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ دعم الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة لنزع سلاح العراق بالقوة. ورفعنا أسباب قرارنا هذا بالفعل إلى مجلس الأمن وطلبنا تعميمها على جميع الأعضاء. وتود أوغندا أيضا أن تعيد التأكيد على دعمها القوي لحصول شعب فلسطين على دولة خاصة به إلى جانب إسرائيل.

إن الشاغلين الرئيسيين لأوغندا هما الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وكانت أوغندا ضحية للإرهاب الذي ترعاه الدولة من أسوأ أنواعه، ولقد قدمت حكومة صدام حسين دعما نشطا إلى بعض الجماعات الإرهابية التي عملت ضد أوغندا. ومنذ عام ١٩٨٦، قامت هذه الجماعات الإرهابية، بما فيها حركة الروح القدس وجيش أوغندا الشعبي وجيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية

المتحالفة وجبهة الضفة الغربية للنيل، بقتل الأوغنديين وإنزال محن بهم يصعب وصفها، بما في ذلك إحراق طلاب في مدرسة كيشوامبا الفنية حتى الموت. وقد سمعتم أيضا عن عمليات القتل التي نُفذت في غابات بويندي التي يصعب اختراقها في غرب أوغندا وعن طهي البشر في أوعية كما كان يحدث في اديلانغ في شمال أوغندا.

وفي كمبالا وحدها، وقع ٤٨ تفجيرا بالقنابل أسفرت عن مقتل ٨٦ شخصا وإصابة ٢٨٦ آخرين بجروح خطيرة. والقائمة تطول.

إن الصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل خطر على السلم والأمن الدوليين اعترف به مجلس الأمن. وبالنظر إلى حقيقة أن صدام حسين كان قد استخدم في السابق أسلحة الدمار الشامل هذه ضد شعبه، فإن أوغندا تؤمن بأن خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية خطر حقيقي.

نأمل أن تكون الحرب قصيرة وأن يتم تقليل عدد الضحايا المدنيين إلى الحد الأدنى. وتود أوغندا التأكيد على الحاجة إلى ضمان الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله، بما في ذلك سيادته ووحدة أراضيه.

علاوة على ذلك، قد يرغب المجتمع الدولي في التركيز على آلية ما بعد الصراع مباشرة عقب رفع الجزاءات التجارية المفروضة على العراق لتيسير سيطرة الشعب العراقي على موارده عند نهاية برنامج النفط مقابل الغذاء.

وترحب أوغندا ببياني الأمين العام المؤرخين ١٩ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ وتؤيدهما بشأن دور الأمم المتحدة المتواصل في تجنب الشعب العراقي وطأة الحرب وذلك بتقديم المساعدة الإنسانية على نحو فعال، بما في ذلك إعادة بناء البنية التحتية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود الأمين العام لتعبئة الموارد اللازمة، بما في ذلك الإيرادات الحالية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء لعكس مسار الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب العراقي.

وترى أوغندا أنه ينبغي تركيز طاقات المجتمع الدولي الآن على فترة ما بعد الحرب. ونظرا للتطورات التي أدت إلى الانقسام فيما يتعلق بالحرب الحالية في العراق، هناك ضرورة لاستعادة الدور المحوري للأمم المتحدة الذي ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تأديته في صون السلم والأمن الدوليين. ومن المهم أيضا ألا يحيد اهتمام المجتمع الدولي عن مختلف المجالات الرئيسية الحيوية لبناء عالم أكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين.

ونحن نرى أن هذه المجالات تتضمن ما يلي. أولا، حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في الشرق الأوسط لضمان أن تعيش الدولة الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وثانيا، نحتاج إلى إطلاق حملة عالمية ومتعددة الأطراف ومستدامة ضد الإرهاب. ويجب أن ندرك الخطر الكامن في الصلة بين الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل. وينبغي تحريم استخدام العنف العشوائي سعيا لتحقيق أهداف سياسية أو أي أهداف أخرى. وثالثا، نحتاج إلى عكس مسار تهميش أفريقيا وبلدان نامية أخرى وضمان توزيع منصف لفوائد العولمة.

وأخيرا، تناشد أوغندا المجتمع الدولي الاتفاق على نحو عاجل على تدابير لتخفيف الأثر السلبي للصراع في منطقة الخليج، لا سيما على الاقتصادات الهشة في أفريقيا والبلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد ماهندران (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): ما فتئت سري لانكا تحث العراق دوما على الامتثال الكامل

لقرارات مجلس الأمن التي تلزمه بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وحتى الآن أدى عدم الامتثال الكامل إلى الحالة الراهنة. ولذلك، لم يتم القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق بالطرق السلمية. والمؤسف أن عدم الاتفاق في مجلس الأمن على كيفية المضي قدما حيال قراره ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالذات، المتخذ بالإجماع، أدى إلى انهيار العملية التي كانت تؤديها الأمم المتحدة.

وسري لانكا ملتزمة بسيادة العراق وسلامته الإقليمية. ونحن نشعر بقلق شديد نتيجة لاندلاع هذا الصراع في الشرق الأوسط. وتقلق سري لانكا قلقا شديدا من الحجم الكبير للعواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقبل كل شيء العواقب الإنسانية التي يمكن أن تترتب على الصراع العسكري، الذي يؤثر على العراق ومنطقة الشرق الأوسط وبالفعل على السلم والأمن الدوليين.

ونعرب عن ثقتنا بأن يتحرك الشركاء في التحالف مبكرا لتقليل الآثار الضارة على السكان المدنيين في العراق إلى حدها الأدنى، وذلك بالعمل مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي لتنسيق جهود إعادة الإنعاش في البلاد.

ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا نشطا أثناء حالة الأزمة وبعدها. وفي هذا السياق، توجد حاجة ملحة للوفاء بالمتطلبات الإنسانية الرئيسية للشعب العراقي وضمان سلامة المدنيين.

وفيما يتخطى الأزمة الراهنة، يجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور غير منقوص في حالات أخرى من التوتر من قبيل، مسألة فلسطين على وجه الخصوص. وينبغي إحراز تقدم كبير صوب تحقيق سلام دائم وعادل تعيش في ظله دولة إسرائيل وفلسطين في جو من الحرية والثقة المتبادلة داخل حدود آمنة وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ويجب ألا يسمح في هذه المرحلة لشر الإرهاب المنتشر باستغلال الشك والتوتر العالميين اللذين تزايدا الآن، وبالازدهار على أساسهما. ويجب ألا ينحرف أو يضعف توافق الآراء الدولي والإرادة الجماعية للقضاء على جميع أشكال ومظاهر الإرهاب أيا كان وفي ظل أي من الظروف. وينبغي ألا يتم الربط وعلى نحو نمطي بين الإرهاب وتحديدا بين أي دين أو جنسية أو حضارة.

ومن المفجع في الحالة الراهنة الخطيرة أن تفقد منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الفعالية وأن يبدو أنه قد تم التخلي عنها نتيجة للاختلافات فيما بين أعضائها. ومع ذلك، لا تزال سري لانكا تؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي وبأكبر قدر ممكن تحديد المشاكل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين والنظر فيها وحلها من خلال الأمم المتحدة، المؤسسة العالمية الرئيسية التي يمكن من خلالها الإعراب شرعيا عن إرادة المجتمع الدولي.

ولذلك، فمن الضروري استعادة واحترام دور الأمم المتحدة ومصداقيتها وسلطتها. وستواصل الحكومة الرصد عن قرب للعواقب المعقدة المترتبة على الحالة في العراق. وستسعى أيضا سري لانكا إلى العمل الوثيق مع البلدان التي تشاطرها الرأي في إطار حتميات وطنية وجماعية للإبقاء على الأمم المتحدة حية.

وتحث سري لانكا على إيجاد حل سريع لهذه الأزمة استنادا إلى سيادة العراق وسلامته الإقليمية وسلامته وأمنه ورفاه شعبه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسالتين من ممثلي سلوفينيا وكينيا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة

دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كيرن (سلوفينيا) والسيد جالانغو (كينيا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على الإعداد لهذه الجلسة. إن إثيوبيا، بوصفها بلدا شارك في تقديم القرار الأول باعتبارها عضوا في مجلس الأمن، تشعر بأسف شديد لمرور ١٢ عاما من دون امتثال له، ولا تزال حكومة العراق تختار عدم اغتنام الفرصة الأخيرة التي يمنحها لها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولقد ظل عبء تفادي الحرب دائما يقع على عاتق النظام العراقي. وفشل النظام في تفادي الحرب.

وتؤمن إثيوبيا إيمانا راسخا بالأمن الجماعي الذي توخاه الميثاق. وكما ذكر الأمين العام أمام هذا المجلس أمس، "على المجلس الذي يدرج العراق في جدول أعماله منذ ١٢ عاما طوال أن يعود مجددا إلى الأخذ بوحدة الهدف". ويتعين استعادة وحدة هدف المجلس وتعزيزها.

ولقد حان الوقت الآن للنظر إلى الأمام وليس إلى الخلف. فهناك تحد إنساني كبير ينتظرنا. وقد حان الوقت الآن لكي ينظر المجلس في الحالة الإنسانية للشعب العراقي أثناء الأزمة الحالية وبعدها.

ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل الاضطلاع بدور مركزي في هذا الصدد. ولذا، من واجب المجلس أن يضع آلية من شأنها أن تسمح بتقديم المساعدة الإنسانية الفورية لمن يحتاجون إليها. كما ينبغي أن يُنظر في برامج طويلة الأجل لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. وكما طُلب بالفعل، ينبغي للمجلس أن يتصرف بسرعة لكي يستأنف برنامج النفط مقابل الغذاء بمنح الولاية التشريعية اللازمة للأمين العام، وباعتماد مشروع القرار المعني بالحالة الإنسانية المعروض عليه.

كذلك نؤيد دعوة الأمين العام للطرفين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب القوانين الإنسانية الدولية التي تحكم سلوك الحرب، بما في ذلك معاملة أسرى الحرب.

في الختام، تناشد إثيوبيا أعضاء مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين، لكي يثبتوا قيادتهم في أداء الواجب الرسمي الذي أناطه بهم ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل قيرغيزستان، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد بيالينوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود أن أقرأ نص البيان الذي أدلى به وزير خارجية قيرغيزستان فيما يتعلق بالبند المدرج في جدول الأعمال اليوم:

"بسبب بدء الأعمال القتالية في العراق، تود وزارة خارجية الجمهورية القيرغيزية أن تعرب عن قلقها البالغ وأسفها إزاء حقيقة أن المشكلة العراقية بدأ التعامل معها باستخدام القوة، في تجاوز لقرارات مجلس الأمن الدولي، الهيئة الدولية الأولية للأمن الجماعي.

"وأود أن أؤكد أن قيرغيزستان ظلت تدعو دائما إلى إيجاد تسوية سياسية للمشكلة العراقية على أساس قرارات مجلس الأمن السارية ذات الصلة. وفي الظروف الحالية، تأسف قيرغيزستان أسفا عميقا لأن

الفرصة لإيجاد تسوية سلمية قد ضُيِّعت. ومع ذلك، نأمل أن يكون في الإمكان تجنب وقوع خسائر بين المدنيين واستعمال أسلحة التدمير الشامل.

”وнود أن نعرب عن الأمل في أن تساعد الجهود الوطيدة للمجتمع الدولي بأسره في تفادي حصول أزمة إنسانية في المنطقة. كذلك نأمل أن يتحقق قريبا السلام والاستقرار على أرض العراق، وأن يبدأ إعادة الإعمار لفترة ما بعد الصراع في العراق في أقرب وقت ممكن.

”وبالنسبة إلى المسائل الناشئة عن استخدام التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لقاعدة غانسي الجوية في مطار ماناس فيما يتعلق بالاشتباكات في العراق، نود أن نؤكد، مع إدراكنا التام لمسؤولياتنا بموجب الاتفاقات التي وقَّعتها قيرغيزستان مع الدول المشكّلة لذلك التحالف، أنه لا يجوز استخدام القاعدة الجوية إلا لأغراض ضمان نجاح القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب في أفغانستان“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الأردن، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): لقد عقد مجلس جامعة الدول العربية مؤخرا اجتماعا على مستوى الوزراء لبحث الوضع المتأزم والخطير في العراق، حيث صدر عنه قرار عكس مشاعر الشعب العربي. وفي هذا الصدد، فقد سعى الأردن، في إطار الجهود الدولية المبذولة، إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية لدرء خطر الحرب ولتجنيب العراق والمنطقة الآثار السلبية والمدمرة. إلا أنه، للأسف الشديد، لم يتم التوصل إلى حل لهذه الأزمة.

وفي هذا السياق، ما زال الأردن يعمل ويجري مزيدا من الاتصالات مع الدول العربية الشقيقة وأعضاء المجتمع الدولي لوقف الأعمال العسكرية في أسرع وقت ممكن لتفادي وقوع مزيد من الضحايا والإصابات والخسائر، وبشكل يضمن عدم المساس بوحدة وسلامة أراضي العراق وثرواته.

ويشهد الأردن بمزيد من الحزن والأسى ما يتعرض له الوضع الإنساني في العراق. ويعرب، في نفس الوقت، عن القلق البالغ والعميق جراء ذلك. وفي هذا الإطار، يؤكد الأردن على التزامه بتحمل مسؤولياته الإنسانية لتقديم العون والمساعدة الإنسانية اللازمين، وبشكل خاص تجاه أي تدفق للاجئين العراقيين، حيث أكد جلالة الملك المعظم في كلمة وجهها إلى الشعب الأردني على ذلك قائلا:

> ”نحن حريصون كل الحرص على أن نقوم بواجبنا الإنساني والأخوي تجاه الشعب العراقي، ضمن إمكانياتنا وقدراتنا. وسنعمل بكل الوسائل الممكنة لوضع حد لهذه الحرب بالسرعة الممكنة للتخفيف من معاناة أشقائنا وتمكينهم من تجاوز آثار هذه الحرب“.

ويكرر الأردن دعوته المجتمع الدولي والأطراف ذات الصلة ومطالبته لها بتحمل مسؤولياتها من أجل مساعدة الشعب العراقي على تجاوز الظروف الصعبة التي يعاني منها، والوقف الفوري للحرب، وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للشعب العراقي وإيصالها إليه. كما يدعو الأردن مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في هذه الأزمة، بما في ذلك إصدار القرار اللازم حول برنامج النفط مقابل الغذاء بأسرع وقت ممكن.

وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى أن التعامل مع الأزمات الخطيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط يتطلب تفعيلا جادا للجهود الرامية إلى حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كينيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد جالانغو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أود أن أشكركم على تسهيل هذه المناقشة حتى يمكن لجميع أعضاء الأمم المتحدة الإعراب عن آرائهم في هذه الحالة البالغة الأهمية والخطورة في العراق.

في البداية، يود وفدي أن يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به أمس السفير راستام محمد عيسى ممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ثانيا، يود وفدي أن يشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، للبيان الهام للغاية الذي أدلى به خلال هذه المناقشة وللطريقة التي ظل يواصل بها تناول هذه الأزمة. وفي الوقت الذي يتصاعد فيه الوضع ليطغي على خير ورفاهية حياة غير المقاتلين - لا سيما النساء والأطفال - من المهم أن يبقى صوت العقل الذي رفعه الأمين العام منارة للأمل.

وما فتئ وفدي مقتنعا بأن أحكام قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) كانت كافية لحل قضية أسلحة التدمير الشامل في العراق بالوسائل السلمية. وبالفعل، عزز مفتشو الأسلحة ذلك الاقتناع في جميع تقاريرهم. لكننا نواجه الآن وضعا أصبح فيه دور الأمم المتحدة أقل فعالية.

هذه حالة علقت فيها أدوار مفتشي الأسلحة والعاملين في المساعدات الإنسانية نظرا للأخطار الناجمة عن الحرب الدائرة الآن. ونشهد يوميا تزايدا في عدد الضحايا المدنيين بعضهم كان بعيدا عن المسرح الفعلي للحرب. كما أننا نجد عددا كبيرا من الناس دون ماء أو طعام. وهي حالة قد تنجم عنها أمراض معدية بنسب مأسوية، علما بأنه حتى قبل نشوب الحرب كان الأطفال يموتون من أمراض يمكن علاجها ومن الجوع وسوء التغذية.

ويحث وفد بلادي بقوة على وجوب معالجة الحالة الإنسانية بالسرعة التي تستحقها، مثلما أبرزه الأمين العام وجميع المتكلمين الآخرين في بياناتهم. كما يدعو وفد بلادي إلى احترام استقلال العراق وسلامته الإقليمية وسيادته. ونؤمن مخلصين بأنه يجب أن يحظى شعب العراق بالحرية في الاستمتاع بموارده الطبيعية الغزيرة بإرشاد حكومة من اختياره.

وأخيرا يحث وفد بلادي الأمم المتحدة بقوة على الاستمرار في التركيز على الحالة الراهنة في العراق وهي حالة تهدد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سلوفينيا.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): بالإضافة إلى موافقتنا على البيان الذي ألقاه أمس ممثل اليونان بالنيابة عن الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان التي ستنضم اليه، أود، بصفتي الوطنية، أن أضيف بعض النقاط.

نحن نرحب بفرصة قيام مجلس الأمن بإجراء مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة الهامة. وبذا نظل ملتزمين بما توصل إليه الاتحاد الأوروبي من نتائج ذات صلة بما في ذلك نتائج ١٧ شباط/فبراير ونتائج ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وما فتئت سلوفينيا ترى أن مجلس الأمن هو الهيئة ذات المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن الأمور الملحة إعادة تأكيد مصداقية المجلس واستعادة سلطته بوصفه الهيئة التي تتصدى للأزمات التي تهدد السلام والاستقرار الدوليين وتعمل على حلها.

ولا تزال سلوفينيا تؤيد كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد دعا موقفنا ولا يزال يدعو إلى وجوب امتثال العراق كاملا وبدون أية شروط للقواعد الدولية وخاصة متطلبات قرارات

مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وكنا نفضل بقوة أن يكون نزع سلاح العراق والتحقق منه قد تم دون استخدام القوة. ونأسف لعدم التوصل إلى الإجماع داخل مجلس الأمن بصدد سبل تسوية الأزمة العراقية وذلك بضمان الامتثال لقراراته السابقة بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لما أنجزته عمليات التفتيش من عمل ونخص بالذكر هنا رئيسي المفتشين، الدكتور بليكس والدكتور البرادعي وفريقيهما لما قاموا به من عمل وقدموه من تقارير إلى مجلس الأمن.

ومن الضروري، في الوقت الراهن، التأكيد على الاحترام الكامل لقواعد القانون الإنساني وحقوق الإنسان العالمية. ونحي لجنة الصليب الأحمر الدولية على عملها الشجاع. وخلال الحرب التي تدور رحاها الآن، يكتسب دخول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى مناطق الأزمة دون عوائق أهمية حيوية. وكإشارة ملموسة تأييدا لعملها، ستقدم سلوفينيا تبرعا لأنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية في العراق.

ويجب بذل كل جهد للإقلال من أثر الحرب على المدنيين العراقيين. كما ينبغي توجيه اهتمامنا المشترك والخاص إلى السكان المعرضين للخطر، وخاصة الأطفال العراقيين. وتفكر سلوفينيا، باعتبارها عضوا في شبكة الأمن الإنساني، في الإسهام في تحقيق هذا الهدف.

وتأمل سلوفينيا في إمكانية استئناف برنامج النفط مقابل الغذاء بأسرع ما يمكن. ونؤيد اقتراحات الأمين العام في هذا الصدد. وعلينا خلال مداولاتنا الحالية بشأن تمديد فترة البرنامج أن نضع نصب أعيننا أن غالبية سكان العراق تعتمد اعتمادا كبيرا على البرنامج.

ويجب إعادة إدراج حل الأزمة العراقية ومعالجة عواقبها في إطار الأمم المتحدة. كما نأمل في إمكانية إيجاد الظروف السياسية والأمنية الملائمة لعودة موظفي الأمم المتحدة إلى المناطق المتضررة وذلك لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة.

وسلوفينيا راغبة في الإسهام بنصيبها في تلبية الاحتياجات الإنسانية الرئيسية للشعب العراقي وللدول المجاورة المتضررة من الصراع، وسوف تستجيب إلى المناشدة التي ستصدرها الأمم المتحدة، تلبية للاحتياجات الإنسانية في العراق وحوله. كما ستحاول سلوفينيا الإسهام بأفضل ما لديها من قدرات في إعادة تأهيل المجتمع العراقي وإعادة بنائه.

وفي الختام، تناشد سلوفينيا المجتمع الدولي أن يستعيد وحدته بأسرع ما يمكن بغية حل الأزمة العراقية في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في مناشدة مجلس الأمن أن يعاود اتحاده وبعزم جديد على تأييد مبادئ الميثاق.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): سيدي، إن المكسيك تشكركم على استجابتكم الفورية بطلب عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإجراء المناقشة اليوم. ومراعاة لالتزام المجلس بالشفافية، سمعنا أكثر من ثلث الدول الأعضاء تتكلم عن مواقفها في هذه القاعة إزاء الحرب في العراق، وآثارها المباشرة ونتائجها المحتملة وعن الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين، وعن المسؤوليات والواجبات التي يفرضها القانون الإنساني الدولي على الأطراف، وعن إعادة بناء العراق.

وفي كل المواقف التي أعلن عنها في هذه المناقشات، تم التعبير عن شاغلين مشتركين. أولهما يتعلق بالظروف التي ستنتهي بها هذه الحرب وبماذا نستطيع عمله لإيقافها. وثانيهما يتعلق بمسألة مستقبل منظمتنا، الأمم المتحدة.

وفي نظر العالم، يبدو هذا المجلس منقسما على نفسه. والواقع أن صيغة تحقيق نزع سلاح العراق قسمت بيننا. وأدت الخلافات التي ظهرت هنا إلى مناقشة مستفيضة حول سلطة مجلس الأمن، وصحة تعددية الأطراف، وقدرة الأمم المتحدة على إنفاذ قراراتها، وبصورة عامة، فعالية آليات الأمن الجماعي المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الظروف، وخلال هذه الفترة من التأمل، تعيد المكسيك تأكيد التزامها بالأمم المتحدة في إطار ميثاق سان فرانسيسكو، وبوسائل آليات اتخاذ القرارات المتعددة الأطراف التي ستمكن البشرية من العثور على صيغ حقيقية وفعالة للأمن الجماعي الذي سيحول حقا دون الصراع، ويحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ويشجع الأطراف على اختيار الوسائل السلمية لحل منازعاتهم، ويوقف الحرب بمجرد اندلاعها، ويعيد السلام إلى نصابه في ظل ظروف عادلة، ويدعم نزع السلاح التام والكامل والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

إن مجلس الأمن أنشئ للنهوض بولاية رئيسية هي ضمان السلم والأمن الدوليين. هذه الولاية لم تتغير حتى الآن. ولدى الاضطلاع بهذه الولاية، يتعين علينا في مجلس الأمن أن نعمل جاهدين عن طريق الأعمال الدبلوماسية لضمان وقف هذه الحرب. والخلافات التي منعت المجلس من استمرار عمليات التفتيش ونزع السلاح السلمي للعراق لا تبطل آمال الأمم المتحدة ولا تبطل التعددية. وهي لا تلهينا عن القيم التي كانت السبب في إنشاء المنظمة. إن ما يحدث في العراق ينبغي أن يكون علامة على أن العالم لا يمكن أن يستغني عن الأمم المتحدة.

تأسف المكسيك للحرب في العراق وتحزن على معاناة الشعب العراقي. يجب تفادي الدمار والخسائر في الأرواح البشرية. وبلدي، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجلس، سعى إلى إيجاد صيغ للتفاهم كان يمكن أن تمكن المجلس، بالاتفاق الجماعي، من الإبقاء على نظام عمليات التفتيش وعلى الضغط السياسي والدبلوماسي الذي كان، في اعتقادنا، بإمكاننا عن طريقه أن نحقق نزع السلاح السلمي للعراق.

وفي مواجهة عدم إمكان التوصل إلى اتفاق، تتمسك المكسيك بقناعتها بأن هذه الحرب ما كان ينبغي أن تندلع. ونحن نتمسك بالتزامنا بالعمل في إطار مجلس الأمن من أجل التوصل إلى مواقف وأعمال تمكننا من استعادة السلام في العراق.

وفي هذا الصدد، إن المهمة الفورية الماثلة أمام المجلس الآن هي ألا يسقط في هاوية الشلل والضياع. لا بد أن نتغلب على خلافاتنا ونتوصل فورا إلى توافق في الآراء يمكننا، أولا وقبل كل شيء، من الوفاء دون إبطاء بالمسؤوليات الإنسانية التي اتخذها المجلس على عاتقه بالفعل، والتي يتوقف عليها رفاه بل بقاء جزء كبير من السكان العراقيين.

هذه هي مهمة وولاية برنامج النفط مقابل الغذاء المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥): باستخدام الموارد الآتية من بيع بترول ذلك البلد من أجل تخفيف تبعات الجزاءات المفروضة على العراق. وموارد ذلك البرنامج هي من حق العراقيين. ولا يمكن تبرير فشل مجلس الأمن اليوم في اتخاذ القرارات اللازمة لتمكين شعب العراق من الانتفاع فورا من هذه الموارد. والى الحد الذي يمكن فيه للمجلس أن يعيد تنشيط البرنامج والاستجابة إلى هذا الطارئ الإنساني الخطير، بمنح الأمين العام الصلاحيات اللازمة لعمله، سيكون بإمكاننا في المستقبل القريب أن نهيئ الظروف لوضع حد للصراع المسلح.

وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بعرض ''النداء السريع'' الإنساني كما أسماه الأمين العام، والذي يناشد جميع الدول الأعضاء أن تسهم بسخاء للوفاء بالاحتياجات

الإنسانية الملحة للشعب العراقي. والمكسيك ستدلي بدلوها في هذا الجهد.

والأمم المتحدة ينبغي الآن أن تعمل جاهدة لضمان احترام جميع الأطراف في هذا الصراع للقانون الإنساني الدولي، وبصفة خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، المكرس بها مسؤوليات والتزامات الأطراف المتحاربة والحقوق الأساسية للسكان المدنيين، بغض النظر عن سبب أو دواعي الحرب. وفي أيدينا أن نضمن أن الوكالات الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية المكرسة للغوث الإنساني تستطيع أن تفي برسالتها وأن تعمل بالضمانات اللازمة في أي موقع يوجد فيه ضحايا مباشرون أو غير مباشرين لهذه الحرب.

ويتعين أيضا على مجلس الأمن والأمم المتحدة في مجموعها أن يبذلا قصاراهما لضمان احترام جميع الدول للسيادة الإقليمية للعراق وكذلك الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للشعب العراقي في موارده وبخاصة النفط. وأيا كانت الأبعاد التي يتخذها الصراع المسلح، يتعين علينا هنا في الأمم المتحدة أن نبذل جهدا كبيرا لضمان ألا تكون استعادة السلام في العراق على حساب السلامة الإقليمية للبلد. وإذا كان هذا الصراع يجري بسبب قرارات اتخذت خارج مجلس الأمن، إن المجلس مع ذلك هو الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالشرعية والسلطة والصلاحيات اللازمة للاضطلاع بعملية السلام.

إن هذا الصراع جعل من الواضح الحاجة إلى تأمل وتحديد الأعمال الواجب اتخاذها في مجالات مبدئية ثلاثة: الأول هو تعزيز تعددية الأطراف وبخاصة دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ والثاني هو السعي إلى توافق الآراء بشأن وسائل تحقيق الإزالة الفعالة لجميع أسلحة الدمار الشامل، وثالثا، استكمال قواعد القانون الدولي المتصلة بالصراع المسلح. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشارك في عملية التأمل والإسهام بالأفكار والمقترحات من أجل تنشيط وتطوير الأمم المتحدة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، إنني سأتوخى الإيجاز، امتثالا لطلبكم المتكرر. واسمحوا لي أن أبرز الإسهامات القيمة جدا لعدد كبير من المتكلمين الذين سبقوني، التي أثرت كثيرا مناقشتنا بشأن هذه المسألة المهمة جدا.

ثانيا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد هذه الجلسة، بناء على طلب حركة عدم الانحياز والدول العربية. إن قراركم يتيح الفرصة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة للإعراب عن آرائهم وعرض مقترحات يمكن أن تسهم في تسوية الحالة الخطيرة التي يواجهها العالم بسبب الأعمال القتالية على نطاق واسع، التي ستكون تبعاتها بكل تأكيد بعيدة المدى بالنسبة لشعوب العراق ومنطقة الشرق الأوسط وبالنسبة للمجتمع الدولي في مجموعه.

إن الحالة الراهنة في العراق، التي تؤثر على الشرق الأوسط برمته، مصدر قلق عميق بالنسبة لنا جميعا، حيث أن هذه المنطقة من العالم حيوية، ففي السنوات المائة الماضية جرت فيها المقامرة على مصالح استراتيجية كبيرة بآثار بعيدة المدى. إن الثروة الهائلة في المنطقة صاغت لحد كبير النموذج الذي صار عليه تطور العالم في الوقت الحالي. ولهذا، فمن المفهوم أن تشعر المجموعة الدولية بأسرها الممثلة هنا في الأمم المتحدة بقلق بالغ إزاء ما يحدث في تلك المنطقة الحيوية. وكانت الإسهامات التي شهدناها جميعا في هذه المناقشة من كافة البلدان - كبيرها وصغيرها- دليلا على خطورة الوضع الحالي وعلى الشاغل بشأن الخطر الحقيقي لتقويض النظام العالمي الحالي.

وحقيقة أننا في أنغولا ذقنا لسنوات طويلة مرارة الصراع تلهمنا أن نبذل جهودا حقيقية في مجلس الأمن لإيجاد تسوية سلمية للصراع في العراق. ولذا، فإننا نأسف بشدة لأن الجهود والنوايا الصادقة للكثير من البلدان قد عطلتها الحرب، التي تضعنا جميعا في حالة المحاولة للتخفيف من الخسائر التي لحقت بالشعب العراقي وبالعلاقات الدولية. وفي ذلك السياق، نحث أطراف الصراع على أن يلتزموا بدقة بالقانون الإنساني الدولي ويتجنبوا، بكل الوسائل، إلحاق معاناة إضافية بالسكان المدنيين.

وفي ظل الظروف الحالية، فان واجبنا هو بذل قصارى جهدنا لتخفيف المحنة الملقاة على الشعب العراقي وبذل كل الجهود لمواجهة الوضع الإنساني في العراق. لقد قدم لنا الأمين العام مجموعة من الاقتراحات وافقنا عليها جميعا، ولذلك، ينبغي لنا أن نتحرك بسرعة للبدء في تطبيقها، ومساعدة الشعب العراقي في هذه الساعة العصيبة جدا.

وبالإضافة إلى مساعدة الشعب العراقي في المجال الإنساني، فإننا نرى أن المجتمع الدولي والبلدان العربية بصفة خاصة، التي تتشاطر مع العراق تراثا مشتركا من الثقافة والجغرافيا والسياسة، يجب أن تساعد البلد على استرداد عافيته من جروح الحرب، مع حلول السلام، وعلى احتلال مكانته التي يستحقها بين أسرة الدول الحرة.

وفي رأينا، ينبغي لنا أن نتجنب توجيه الاتهامات المتبادلة والتشكيك في فعالية ودور مجلس الأمن. وعلى العكس، فإننا نؤمن أننا سنسهم إسهاما كبيرا في السلم والأمن الدوليين إذا بذلنا جهودا مشتركة، لتمكين مجلس الأمن من مواصلة دوره، أيا كانت عيوبه – كسائر بني البشر – بوصفه الضامن بالنيابة عن المجتمع الدولي للسلم والأمن الدوليين، وكأمل الشعوب والدول والمؤسسات في وقت الأزمات والأحداث التي لا تصدق هذا.

ومن الممكن تجاوز هذه الأوقات العصيبة، فأوقات الأزمات على وجه الخصوص تدفع إلى التأمل والتقييم. ونعتقد أن الأحداث في العراق وتبعات فشل مجلس الأمن في وضع حل سلمي للأزمة قد تشكل لحظة محبذة جدا للانخراط في نقاش عظيم بشان مستقبل العالم ودور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في رسم عالم أكثر سلما وعدلا وإنصافا وأمنا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): الحرب عادت من جديد إلى الخليج. الحرب ليست الخيار الأخير فقط بل أيضا خيارا قبيحا. وتشجب باكستان اللجوء إلى القوة. هذه حرب حاولت باكستان بقوة وبإخلاص منع نشوبها. حرب ظلت شرارتها خامدة طيلة ١٢ سنة. وكان بالإمكان تفاديها لو أن نظام التفتيش الدولي، المعزز بشكل متزايد، والذي أقيم بعد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، أعطي الوقت الكافي كي ينجز مهمة التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية بطريقة فعالة يمكن التحقق منها.

لقد شاركت شريحة كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة في هذه المناقشة التي بدأت بناء على طلب الجامعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز. وإننا نأمل أن الشواغل التي تم الإفصاح عنها هنا والمواقف التي أبديت ستساعد المجلس على إيجاد طريق موحد في التصدي للتحديات التي نواجهها. ونشكر الأمين العام على البيان الذي ينم عن الغيرة، الذي أدلى به يوم أمس. إن دعوته البليغة إلى الغوث الإنساني العاجل للشعب العراقي ومن أجل الوحدة داخل مجلس الأمن جديرة بأقصى درجات الاهتمام.

لم يكن سبب نشوب هذه الحرب فشل مجلس الأمن. فالمجلس لم يصادق على هذه الحرب. وتبقى لمجلس الأمن أهمية فيما يتعلق باستعادة السلم واحتواء الصراع وتوفير الغوث واستعادة الاستقرار وحكم القانون.

وكما قالت باكستان، فان الوقت والمجال أمام الدبلوماسية لا نهاية لهما. وولاية هذا المجلس لا تتمثل فقط في صون السلم والأمن الدوليين، بل أيضا في استعادتهما. وفي ظل هذا الوضع، فان مجلس الأمن لا يمكنه أن يتخلى عن بذل الجهود لضمان وقف الأعمال القتالية. وحتى في وسط الصراع، لا بد لنا أن نواصل جهودنا الجماعية بحثا عن السبل والوسائل التي يمكن من خلالها استعادة السلم. ومن الواضح، أننا لن نتمكن من تحقيق هذا بالإدانات أو تبادل الاتهامات، مهما كان استخدام القوة مستهجنا. يمكننا أن نحقق ذلك من خلال استكشاف إمكانيات تحقيق السلم بين الأطراف المتحاربة. وبالتأكيد لا يتمنى أحد أن يرى فقدان أرواح بلا مبرر لأبنائهم وبناتهم، وخاصة من المدنيين الأبرياء. وبالتالي، فان البحث عن الخاتم السحري يجب ألا ينتهي.

في هذه الحرب، يجب وضع الناس أولا. وإن احتواء العواقب الإنسانية للصراع هو أشد المهام إلحاحا. وباكستان كانت أول من دعا في المجلس لمعالجة مسألة رفاه وسلامة الشعب العراقي. هذه مهمة يمكننا أن نحققها. ونعلن حدادنا على أرواح الرجال والنساء والأطفال، الذين قضوا نحبهم خلال الأيام الأولى من الصراع. ويجب على المجلس أن يطالب الأطراف باحترام دقيق لأحكام القانون الإنساني الدولي. وحذرت لجنة الصليب الأحمر الدولية من أن القانون الإنساني يمنع الهجمات المباشرة على المدنيين ويطلب من المتحاربين اتخاذ كل الإجراءات خلال العمليات العسكرية لحماية السكان المدنيين. وينص القانون الإنساني كذلك على "أن الحق في استخدام الأسلحة كوسيلة من وسائل الحرب ليس محدودا. فالأسلحة العشوائية الأثر والأسلحة التي تسبب معاناة لا مبرر لها ممنوعة".

وبالإضافة إلى حماية المدنيين، وعدم الإضرار بالهياكل الأساسية واحترام قدسية الأماكن المقدسة، يجب على الأطراف أن تعامل المعتقلين معاملة إنسانية وأن توفر لهم أقصى درجات الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين في الداخل.

وكما نصت اتفاقية جنيف الرابعة، فإن الذين يسيطرون سيطرة فعالة على أي إقليم أو يحتلونه مسؤولون عن تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان ومطلوب منهم الإبقاء على الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية المشاركة في تقديم الإغاثة الإنسانية.

نتيجة لتطبيق الجزاءات مدة إثني عشر عاما، يعتمد الشعب العراقي، لسوء الحظ، في سد احتياجاته الأساسية على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تديره الأمم المتحدة. وهذه العلاقة توقفت الآن. وإزاء التحذير بالحرب الوشيكة لم يكن أمام الأمين العام من خيار سوى سحب أفراد الأمم المتحدة. ولكن، بمجرد أن تصبح معايير الصراع أكثر وضوحا، يمكن للأمم المتحدة أن تستأنف دورها ومسؤولياتها من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والغذائية إلى الشعب العراقي. ولحسن الحظ أن الأمم المتحدة لديها الآلية اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات.

توافق باكستان على أن هناك حاجة إلى إدخال تعديلات مناسبة على برنامج النفط مقابل الغذاء لتمكين الأمين العام من ضمان أن تكون شحنات أكثر البنود المطلوبة إلحاحا التي جرى التعاقد عليها فعلا أولى الشحنات التي توصل إلى الأماكن التي يمكن استقبالها واستخدامها فيها.

ونحن نعتقد أنه من أجل تقديم الإغاثة الطارئة، ينبغي أن يكون الاعتبار الأول الاعتبار الإنساني لا الاعتبار القانوني. ويجب على الأمم المتحدة أن تتعامل مع من يسيطر سيطرة فعالة في المناطق التي من المقرر توزيع المعونة فيها.

ويجب أن تستخدم كل شبكات التوزيع العراقية القائمة لذلك الغرض.

وفي هذا السياق، ينبغي وضع ترتيبات لتمكين كل الوكالات والمنظمات الإنسانية المستعدة لتقديم المساعدة، بما فيها المنظمات الإنسانية في بضع بلدان إسلامية، من تقديم مساعدة غوثية إلى الشعب العراقي. وفي باكستان، تقف منظمات رسمية وغير حكومية على أهبة الاستعداد لتنفيذ تلك الترتيبات لتقديم المعونة إلى أشقائهم وشقيقاتهم في العراق.

وبينما قد يكون برنامج النفط مقابل الغذاء والشحنات الجارية المتعاقد عليها التي تبلغ قيمتها بليونين ونصف بليون من الدولارات أفضل خيار لسد احتياجات الشعب العراقي الأساسية على وجه السرعة، من الأساسي أن نؤكد بعض المبادئ في هذا السياق.

أولا، يجب أن يعيد مجلس الأمن تأكيد سيادة الشعب العراقي الدائمة على موارده الطبيعية. وإن السيطرة على تلك الموارد يجب أن تنقل إليه بأسرع وقت ممكن. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن تنتهي الجزاءات المفروضة في الماضي بسرعة بعد الصراع.

ثانيا، ينبغي ألا يطلب من الشعب العراقي أن يتحمل عبء التكاليف الإضافية التي ستترتب نتيجة إدخال تعديلات على برنامج النفط مقابل الغذاء القائم بالإسراع بنقل الشحنات أو تعطيلها أو تحويلها. ويجب سد تلك التكاليف الإضافية عن طريق التغطية التأمينية العادية. وإذا ما دفعت بواسطة برنامج النفط مقابل الغذاء، فينبغي التعويض عنها بمساهمات من المجتمع الدولي بأسرع وقت ممكن.

ثالثا، عدا المسؤوليات الإنسانية من جانب أطراف الصراع، يجب أن يساهم المجتمع الدولي أيضا سد احتياجات الشعب العراقي الأساسية. وينبغي ألا يعني وجود برنامج النفط مقابل الغذاء ضمنا أن الشعب العراقي يجب أن يدفع من أجل الاحتياجات الطارئة التي أنشأها صراع ليس من صنع يديه.

من الضروري أن تكون المساعدة الإنسانية الدولية للشعب العراقي مخططة تخطيطا متماسكا ومنسقة تنسيقا فعالا. وهذا يمكن تحقيقه على أفضل وجه بواسطة الأمم المتحدة. وقد يرغب الأمين العام في النظر في تعيين موظف رفيع المستوى مناسب يمكن أن يكون محورا ومنسقا للمساعدة الغوثية الدولية للعراق.

الهدف الثالث لمجلس الأمن، وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي، هو احتواء الصراع، والحيلولة دون زعزعة الاستقرار في المنطقة واستعادة حكم القانون في العراق وفي العلاقات الدولية. والمبادئ ذات الصلة منصوص عليها بوضوح في ميثاقنا: احترام استقلال العراق السياسي والدول المجاورة له، ووحدتها وسلامة أراضيها؛ وحق الشعب العراقي في رسم مستقبله السياسي وشكل الحكم، في ممارسته لحقه في تقرير المصير؛ وعدم التدخل في شؤونه الداخلية؛ والسيادة والسيطرة الدائمتين على موارده الطبيعية؛ واحترام التقاليد الدينية والثقافية لشعب العراق وحرمة الأماكن المقدسة، التي هي من بين أكثر الأماكن تبجيلا في العالم الإسلامي؛ وحق الأمة العراقية في التعمير الاقتصادي والاجتماعي.

إن النقاش، في رأينا، يجب أن يبدأ داخل المجلس ومع الأطراف الأخرى المعنية، في الأمم المتحدة وخارجها، لتحقيق هذه المقاصد والأهداف.

أخيرا، لاحتواء الصراع العراقي، ولإنهاء الأعمال العسكرية، ولتحقيق الاستقرار للمنطقة ولاستعادة حكم القانون، سيكون من الأساسي اعتماد نهج منصف شامل للسلام والأمن والتقدم في المنطقة. إن هذا الصراع يوجه

بهدف معلن هو ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وكما يقر الجميع، يجب حسم صراع الشرق الأوسط على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ورؤية دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا لجنب في ظروف من السلام والعدل والأمن. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الملموس للنوايا الإيجابية التي أعلنت من أجل الشرق الأوسط.

وبنفس القدر، يجب حل النزاع بين باكستان والهند حول جامو وكشمير عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تقضي بممارسة شعب جامو وكشمير لحقه في تقرير المصير. ورفض الهند تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ورفضها الحوار، ولجوؤها إلى قمع الشعب الكشميري، وتهديدها باكستان باستخدام القوة ينبغي أيضا أن ترفضه الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

والاخفاق في إظهار الإنصاف وتنفيذه سيؤكد مشاعر الاستياء والريبة فيما يتعلق بأهداف الصراع الراهن. إنه سيضاعف حجم العنف والإرهاب. وسيزعزع الاستقرار وسيقوض ممارسة العلاقات الدولية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأيا كانت آراؤنا بشأن الصراع الحالي، نقر جميعا بأننا نعيش لحظة حاسمة في التاريخ العالمي.

وسوف يعتمد مستقبل بلادنا وشعوبنا إلى حد كبير على الطريقة التي نستجيب فيها لهذه الأزمة. وكل أزمة من الأزمات تفرض تحديات، إلا أنها تتيح كذلك فرصا. ولذلك، فإن ردنا على هذه الأزمة يجب أن يكون مبدئيا، إلا أنه يجب أن يتحلى بالحكمة كذلك، وأن يرمي إلى بناء نظام عالمي جديد للقرن الحادي والعشرين يستند إلى مبادئ الميثاق ويؤكد سعي الجنس البشري لتحقيق السلام والتقدم والعدالة في العالم.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن تأييدها للبيان المتوازن الذي أدلت به اليونان في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به.

ولقد استمع وفدي بإمعان إلى النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المناقشة. وليس من المفاجئ أن يكون هناك، بشأن موضوع يتسم بهذه الأهمية والحدة، هذا التنوع الواسع النطاق في الآراء. ولقد أشار العديد من المتكلمين إلى فترة الـ ١٢ سنة التي حاول مجلس الأمن خلالها نزع أسلحة العراق بالطرق السلمية مرة بعد أخرى. ولم يكن هناك من عمل بمشقة أكثر من الحكومة البريطانية لمحاولة بلوغ هذا الهدف. ولم يكن هناك في الأسابيع الأخيرة من عمل بمشقة أكثر من الحكومة البريطانية لمحاولة توحيد مجلس الأمن حول موقف كان سيحافظ على الخط القوي الذي تم اعتماده في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وإنني مدرك تماما لأن الدول الأعضاء، وربما دون استثناء، تعتبر الوضع الراهن مخيبا للآمال وبغيضا إلى حد كبير. إلا أنه ليس بوسعها أن تطرح جانبا الأدلة الواضحة والمديدة المتوفرة عالميا على أن العراق كان يتحدى الأمم المتحدة مرارا وتكرارا برفضه نزع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل بصورة كاملة بموجب أحكام القرارات المتتالية. ولم ينفذ العراق مطلقا المطالب الواضحة والصريحة لمجلس الأمن، ولم تفلح الأمم المتحدة في استخلاص النتائج الصحيحة لعواقب ذلك التحدي.

وتم اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع إلا أنه لم ينفذ بقوة من جانب مجلس موحد. ولا يمكن صون السلم والأمن الدوليين بشعور بالمسؤولية عن طريق تجنب القرارات الصعبة. ومن الواضح أن العراق كان مصمما – وحتى في مواجهة التهديد بالعمل العسكري – على التمسك ببرامج

أسلحته المحظورة وعلى القيام بتطوير أسلحة أخرى، مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر تهدد السلم والأمن في المنطقة وعلى نطاق أوسع يشمل الأمن القومي للمملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، أعطى العراق تحديه قيمة تربو على رفاه شعبه، الذي عانى نتيجة لذلك من عقد من الجزاءات.

ولذلك، فإن التحالف يعمل حاليا على إنفاذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بنزع أسلحة العراق بصورة كاملة. ويجري تنفيذ ذلك العمل بطريقة لا تستهدف سوى النظام المسؤول عن عدم الاحترام هذا للأمم المتحدة. ونعمل كل ما بالإمكان لتقليل الآثار على المدنيين إلى أدنى حد ممكن، وترك الهياكل الأساسية سليمة لكفالة وصول المساعدة الإنسانية اللازمة إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن.

وإننا نسلم بالتزاماتنا بموجب القانون الإنساني الدولي تسليما كاملا. وقد التزمت المملكة المتحدة بالفعل بمبلغ ٨٠ مليون دولارا لدعم الوكالات الإنسانية، بما في ذلك الجهود الممتازة التي يضطلع بها الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وخصص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار للاستجابة الإنسانية للمملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم المملكة المتحدة بخمس مساهمة الاتحاد الأوروبي المتزايدة. ويعمل مهندسو التحالف بالفعل على بناء خط أنابيب للمياه من الكويت لتوزيع الإمدادات في جنوب العراق، بينما ستصل سفينة مساعدة تابعة للأسطول الملكي قريبا إلى أم قصر، تحمل أول شحنة للتحالف من الإمدادات الإنسانية عن طريق البحر. وأود أن أؤكد أن هذه الجهود الهامة في العراق لن تصرفنا عن تمويل جميع الأنشطة الإنمائية الأخرى التي نضطلع بها وخاصة في أفريقيا، والأولوية العليا التي نوليها لها.

إن العمل الذي تقوم به المملكة المتحدة إلى جانب شركائها في التحالف للدفاع عن قرارات الأمم المتحدة يعتبر مشروعا ومتعدد الأطراف على حد سواء. وإن استعمال القوة مأذون به في الظروف الراهنة بموجب قرارات مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويدعم هذا العمل ماديا أو سياسيا تحالف واسع من أكثر من ٤٠ دولة.

وإننا نعرب عن أسفنا العميق للخلافات الموجودة داخل مجلس الأمن التي ميزت المناقشات حول هذه المسألة خلال الأشهر القليلة الماضية. وقد حان الوقت الآن لنبذ هذه الخلافات وراء ظهورنا والتوحد من أجل كفالة تمكن الأمم المتحدة و المجتمع الدولي من العمل بسرعة على تلبية احتياجات الشعب العراقي أثناء العمل العسكري وبعده.

وتتمثل أولويتنا الأولى في كفالة أن تتجلى الحقائق المتغيرة على الأرض في العراق في تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي لا يزال يعتمد عليه ٦٠ في المائة من شعب العراق. وقد تكلم العديد في هذه المناقشة تأييدا لاقتراحات الأمين العام بشأن تعديل هذا البرنامج. وقد أحرزنا تقدما داخل المجلس بشأن مشروع قرار. ونأمل بأن تحل المسائل المعلقة بسرعة حتى يكون لدى الأمين العام، على نحو ما طلب، السلطة والمرونة اللازمة لزيادة دور الأمم المتحدة في تسليم الإغاثة الإنسانية إلى أقصى حد ممكن.

وهناك أولوية مساوية، بما في ذلك في الأجل القصير – وهي أولوية اعترف بها وعمل على تنفيذها رئيس الوزراء البريطاني بوصفها بندا رئيسيا من بنود السياسة الخارجية البريطانية – تتمثل في إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى صحتها. وهذا يعني نشر وتنفيذ خارطة الطريق وإحراز تقدم بشأن الأمن فضلا عن جميع المسائل الأخرى على حد سواء. ويجب ألا يجري دفع عملية السلام إلى خارج الحلبة بسبب العراق، ولا تعزيزها من أجل العراق فحسب. ويجب أن يكون توفير العدالة للفلسطينيين والأمن

للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء والتوصل إلى تسوية إقليمية شاملة أولويات عاجلة كل في حد ذاته.

وبالتطلع إلى الأمام إلى حد أكبر، سوف نحتاج إلى أن ننظر بعناية في الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في بناء عراق مستقر ومزدهر. وستكون هناك حاجة إلى خبرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لبلوغ هذا الهدف. والمملكة المتحدة على قناعة بأن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور رئيسي في مستقبل العراق. وسيلتقي رئيس الوزراء بالأمين العام في مقر الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا اليوم لمناقشة هذا الأمر بالذات. ولي وطيد الأمل بأن المجلس سيضطلع بدوره بشعور بالمسؤولية في كفالة ألا يعود العراق الذي يتصرف بحكمة يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وحيث يمكن أن يتمتع الناس بحقوقهم الأساسية دون خوف من البطش، وحيث تتكفل حكومة تمثيلية بالنهوض بأعباء شعبها بصورة فعالة وإدارة موارده الطبيعية لما فيه فائدة شعب العراق بأسره حصرا.

السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لعلي أبدأ بتوجيه الشكر لحركة بلدان عدم الانحياز ولجامعة الدول العربية على أخذهما زمام المبادرة بطلب الدعوة لعقد هذه الجلسة المفتوحة. كما أن من دواعي سرورنا أنهما قد أجيبتا إلى طلبهما.

وتود الكاميرون أن تعرب عن تقديرها للأمين العام لحضوره في مستهل مناقشتنا، ولما أبداه من التزام شخصي طوال إدارة الأزمة العراقية، وللجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها تفادياً لختام مأساوي مألوف لنا جميعاً. ويود وفدي أيضا أن يتقدم بالشكر للأمين العام على إسراعه بتقديم اقتراحات لمجلس الأمن من أجل التصدي للمأساة الإنسانية في العراق على وجه السرعة. ونعرب عن تأييدنا الكامل للأمين العام.

وإذ تشارك الكاميرون في هذه المناقشة الجديدة بشأن الحالة في العراق، فهي تعرب عن تأثرها للظروف الراهنة وإدراكها لخطورتها. فقد عجز مجلس الأمن، رغم شهور طويلة من المفاوضات والعمل، عن منع الحرب التي اندلعت منذ أسبوع واحد بالضبط في العراق. ويأسف بلدي بل يستنكر عدم قدرة المجلس على التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن. و لم يعد هذا بالوقت الذي نغرق فيه في ترف تبادل الاتهامات، حتى لو كان من واجبنا أن نعترف بإخفاقنا جميعاً، إما لعنادنا، أو لرغبتنا في أن نكون على صواب مهما كانت التكاليف، أو لعجزنا عن التوصل إلى حل توفيقي.

لقد أهدرنا الكثير من الفرص السانحة للبقاء على طريق السلام، ومن ثم هشّمنا كثيراً من الآمال. بل إن ستة بلدان من أعضاء مجلس الأمن، بما فيها الكاميرون، حاولت عبثاً حتى يوم الجمعة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ اقتراح حل وسط كان من شأنه أن يوفر أساساً لحل توفيقي. ومن دواعي الأسف أنه لم يؤخذ باقتراحاتها. وقد أعربت الكاميرون مراراً عن موقفها حيال هذه الأزمة أمام المجلس وفي غيره من المحافل، ومن ثم لن أعيده الآن.

وأود أن أقتصر على تأكيد أن الكاميرون من البلدان المحبة للسلام ويعتزم أن يظل كذلك. وبالتالي فستواصل الكاميرون العمل في الساحة الدولية على تعزيز التسوية السلمية للمنازعات. ولكن اليوم وقت الواقعية والأخذ بنهج عملي، ولا بد من إيجاد طريقة لإدارة المصاعب الملحة الراهنة. ومن الشواغل التي تحتل المقام الأول من الأهمية تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق، ويجب أن تتصدر أولوياتنا.

وقد عرض الأمين العام كوفي عنان في الأسبوع الماضي بعض مقترحات بالغة الأهمية وجودة التوقيت فيما يتعلق بأفضل طريقة لإدارة الأزمة الإنسانية المصاحبة لهذه

الحـرب. وتعـرب الكامـيرون عـن كـامل تأييدهـا لتلـك المقترحات ولتنفيذها.

ونرى أن يخوّل المجلس الأمين العام تفويضاً صريحاً بمباشرة سياسة طارئة لتقديم المساعدة الإنسانية في العـراق، يحشد لها جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بدءاً ببرنـامج النفط مقابل الغذاء. وتأسـف الكاميرون إذ تلاحـظ عـودة المجادلات إلى الظهور وارتهانها عملية أخذ القـرار في مجلس الأمن، دون مراعـاة لآلام الشـعب العراقـي ومأسـاته. فـأهم شيء أن نتدخل في الميدان. ويبدو من غير اللائق في الوقت الحالي القيام بأي محاولة لتسييس المناقشة المتعلقة بكيفية إدارة هذه الأزمة الإنسانية في هذه اللحظة البالغة الخطورة.

وسـيحين بالتـأكيد وقـت مناسـب لقيـام الـدول الأعضـاء في مجلس الأمن بإعداد كشف حساب بإخفاقاتنـا علـى الصعيديـن الجمـاعي والفـردي. كمـا سـيحين وقـت لاستخلاص الدروس من إدارة هذه الأزمة الدولية. وسوف تشـارك الكامـيرون كدأبهـا بنشـاط في المناقشـة الـتي توقـن بإجرائها في هذا الصدد. أما الآن، فلا نود سوى أن ينتهي هذا الصـراع نهاية سريعة، ونرفع أيدينا بالدعـاء لكي ينجم عنه أقل عدد ممكن من الضحايا.

ويتعين علينا أن نتصـرف بالسـرعة الممكنـة لاتخـاذ تدابير متضافرة من أجل مد يد العون للشـعب العراقـي في محنته. ويجب أن نُلزم الأمـم المتحـدة اليوم بـالاضطلاع بـدور إدارة المأساة الإنسانية العراقية. وإن كنا قد أخفقنـا في منـع الحرب، فلنتعـاون على إعـادة إحـلال السـلام. وسيكتسـب الـدور الرئيسـي الـذي يؤديه مجلـس الأمـن في صـون السـلام والأمن الدوليين معنى من جديد. وسيجد الشعب العراقـي بعض العزاء وقد تجد شعوب الأمـم المتحـدة أسباباً جديـدة للأمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السـيد نيغروبونـتي (الولايـات المتحـدة) (تكلـم بالانكليزية): لقد أصغينا بإمعان لزملائنا. ونشـاركهم الكثير من شـواغلهم. ونرحـب بما أعرب عنـه مـن معـاني التـأييد. وننضم إلى الكثيرين في التطلع إلى المستقبل، إلى عراق أفضل، ونختلف اختلافاً عميقاً مع مـن لا يزالـون يتفـادون جوهـر المسألة.

تقع المسؤولية عن الحالة الراهنة على عاتق النظـام العراقي، وهو نظام شن حربين داميتـين، ورفـض لمـدة ١٢ عاماً أن يتخلى عن أسلحة الدمار الشامل ويعيش في سلام مع جيرانه. فقد رفض العراق مراراً أن يستجيب لمحاولاتنـا الدبلوماسية، وللجزاءات الاقتصادية، وغيرهـا مـن الوسـائل السلمية التي تتوخى تحقيق امتثال العراق لالتزاماته المتعلقـة بنزع السلاح. وتمثل الإجراءات التي تقوم بها قوات الائتلاف الآن رداً مناسباً على ذلـك. فالحملـة العسـكرية في العـراق ليست حرباً على شعب العراق، بل هي حرب على نظام أنكر إرادة المجتمع الدولي لما يزيد عن ١٢ عاماً.

وكان من دواعي الأسف أن تقرر حكومة العـراق عدم اغتنام الفرصة الأخيرة للامتثال الـتي نـص عليـها قـرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). والرد الذي يقوم به التحالف يتمتع بالمشروعية وليس رداً انفراديـاً. وفـرض القـرار ٦٨٧ (١٩٩١) على العراق سلسـلة مـن الالتزامـات الـتي كـانت شروطا لوقف إطلاق النار. وقد جـرى الاعـتراف والفـهم خلال فترة طويلة أن أي انتهاك مادي لتلك الالتزامات يزيـل أساس وقف إطلاق النار ويجـدد السـلطة لاسـتخدام القـوة بموجب القـرار ٦٧٨ (١٩٩٠). وقـد وجـد القـرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بصورة صريحة أن العراق في حالـة انتـهاك مـادي مستمر. وبالنظر إلى انتهاكات العراق المادية الإضافية، يكـون أساس وقف إطلاق النـار القـائم قـد زال وأصبـح اسـتخدام القوة مأذونا به بموجب القرار ٦٧٨ (١٩٩٠).

وكما قـال الرئيـس بـوش، إننـا نعمـل علـى إرغـام العراق على الامتثال لهذه القرارات وأحكامها، لأن الولايـات

المتحدة، إلى جانب تحالف يتألف من أكثر من ٤٨ بلدا، تعتقد أن خطر العجز عن العمل أكبر من أن يحتمل.

وأود الآن أن أتطرق إلى الجهود التي تبذل حاليا لتقديم أسرع مساعدة وأكثرها فعالية إلى الشعب العراقي. إن الحالة الإنسانية الراهنة في العراق حالة هشة، وكل ذلك نتيجة لسياسات وأعمال النظام العراقي خلال العقدين الماضيين. وقد ظلت الولايات المتحدة تخطط، عبر كل وكالات الحكومة الأمريكية ذات الصلة وفي دعمها لجهود الأمم المتحدة، لتوقع المتطلبات المحتملة. ونحن وأعضاء التحالف الآخرون مستعدون لتقديم الإغاثة الضرورية بأسرع ما يمكن. وقد تشاورنا وما زلنا نتشاور مع الحكومات المهتمة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني و، بالطبع، الأمم المتحدة.

وقد قمنا مسبقا بوضع ما قيمته ١٦,٣ مليون دولار من إمدادات الإغاثة في المنطقة، بما في ذلك المياه - المواد التموينية والأغطية وغيرها من مواد المأوى. وإضافة إلى ذلك، أسهمنا بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار في المعونة الغذائية وأكثر من ٢٠٠ مليون دولار في مجال الصحة والمساعدة الإنسانية الأخرى لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، والعديد من المنظمات غير الحكومية. وتشمل هذه الأرقام الإجمالية إسهاما قيمته ١٠ مليون دولار للجنة الصليب الأحمر الدولية.

وإذ نزيد من إسهامات الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا نحث أيضا المانحين الآخرين على الإسهام في هذه الجهود الإنسانية البالغة الأهمية.

وأنزلنا أيضا في الميدان بالمنطقة أضخم فريق على الإطلاق للاستجابة للمساعدة الإنسانية في حالة الكوارث، يتكون من خبراء المساعدة الإنسانية الأمريكيين، لتقييم الاحتياجات، والاتصال بالشركاء وتوفير القدرة على تقديم المنح في الميدان. ويوجد بالفعل ٤٨ من أعضاء الفريق في الكويت وسيصل المزيد من الموظفين في الأيام المقبلة. وفي الحقيقة أن هذا الفريق قد أجرى تقييما أوليا لميناء أم قصر بالأمس. وتشير تقاريره الأولية إلى أن الحالة الأمنية مناسبة لقدوم المزيد من أفرقة التقييم إلى المنطقة.

وإننا نرحب بالرسالة الموجهة من الأمين العام في ١٩ آذار/مارس يطلب فيها التفويض اللازم لكفالة استمرار برنامج النفط مقابل الغذاء. ونحن نؤيد تماما طلبه ونعتقد أن المجلس قريب من الاتفاق على اعتماد قرار يستجيب بصورة إيجابية لطلبات الأمين العام. ونثق أن أعضاء المجلس الآخرين يشاركوننا في هدف استئناف تدفق السلع الإنسانية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء بأسرع ما يمكن. ويجب الإسراع بالمضي في اتخاذ هذا القرار، بوضع النقاط السياسية الجدلية جانبا، إذا كان لنا أن نحد من أي عرقلة للبرنامج.

وستكون هناك آثار إنسانية خطيرة على شعب العراق إذا أخفق المجلس في القيام بذلك. إذ أن ٦٠ في المائة من أبناء الشعب العراقي يعتمدون على برنامج النفط مقابل الغذاء، بغض النظر عن الحالة الأمنية. والإصرار على المصالح الاقتصادية الضيقة والمسائل السياسية العرضية في ما يشكل بصورة أساسية تعديلا تقنيا لقرار يتعلق بالمساعدة الإنسانية من شأنه أن يمنعنا من إتاحة المرونة التي يحتاجها الأمين العام للبدء فورا في وضع ترتيبات للإمدادات الإنسانية التي هناك حاجة ملحة إليها. ونحث الخبراء على التحرك بسرعة في مناقشاتهم وتقديم نص توافقي إلى المجلس بأسرع ما يمكن.

وإذ يعمل التحالف على إنفاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويتحد المجتمع الدولي من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، فإننا قد فكرنا كثيرا في مستقبل العراق. ويسترشد تفكيرنا بعدد من المبادئ.

أولا، سنثبت لشعب العراق وللعالم أن الولايات المتحدة وبلدان التحالف تطمح إلى تحرير العراق وليس إلى احتلاله. ثانيا، يجب تجريد العراق من قدرات إنتاج جميع الأسلحة النووية، والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصال هذه الأسلحة. ثالثا، يجب أن نقضي على البنية الأساسية للإرهاب في العراق. رابعا، يجب الحفاظ على العراق دولة موحدة، والحفاظ على سلامة أراضيه. وقد ظل الحرص على سلامة الشعب العراقي في مقدمة اهتماماتنا منذ أن بدأ القتال. وستوفر الولايات المتحدة وحلفاؤها الأمن لمنع انتشار الفوضى وأعمال الانتقام. خامسا، يجب علينا، إلى جانب الشركاء الآخرين، البدء في عملية التعمير الاقتصادي والسياسي، والعمل على مساعدة الشعب العراقي على وضع بلده على الطريق المؤدي إلى الازدهار والحرية.

وكما قال الرئيس بوش للعالم:

''إننا لا نستطيع أن نعرف مدة الصراع، ولكننا نعرف النتيجة. ونحن على خلاف صدام حسين، نعتقد أن شعب العراق يستحق الحرية الإنسانية وهو قادر على التصرف بها''.

وستكون المساعدة على إعادة بناء العراق بعد صدام مهمة ضخمة. ولن يتسنى النجاح إلا بالعمل مع جيران العراق والمجتمع الدولي. وعزز هذه الرسالة الرئيس بوش وزعماء اسبانيا والبرتغال والمملكة المتحدة في بيانهم الصادر في ختام مؤتمر قمة الأطلسي المعقود في ٩ آذار/مارس في جزر الآزور. فقد التزم الأربعة بمساعدة الشعب العراقي على بناء عراق جديد يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. والتزموا بالعمل في شراكة وثيقة مع المؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وحلفاؤنا وشركاؤنا والمانحون على الصعيد الثنائي. واختُتم البيان بنداء للمجتمع الدولي لينضم إلينا في المساعدة على تحقيق مستقبل أفضل للشعب العراقي.

إننا نريد أن نعيد السيطرة على سيادة العراق إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن. وسنبقى ما دام بقاؤنا ضروريا للقيام بهذا، ولكن ليس يوما واحدا أكثر من ذلك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد جرى الاضطلاع بعمل عسكري لا مبرر له، في انتهاك للقانون الدولي وفي التفاف حول ميثاق الأمم المتحدة، ضد العراق، وهو دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة. وتتزايد الخسائر في الأرواح ويتزايد التدمير. ويلوح خطر كارثة إنسانية واقتصادية وبيئية. وأصبح للعواقب السلبية لهذا العمل العسكري أثر على البلدان الأخرى في المنطقة، والعالم الإسلامي وحالة العلاقات الدولية برمتها.

لقد بذلت روسيا، مع دول أخرى، جهودا حثيثة لمنع الحرب وتحقيق تسوية سياسية للمشكلة العراقية. وقد وفر اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع، بالإضافة إلى كل التدابير الأخرى المتعلقة بممارسة الضغط على بغداد، طريقة واقعية لنزع سلاح العراق بالوسائل السلمية في توافق تام مع قرارات الأمم المتحدة.

وللأسف الشديد، أحبط ذلك الاحتمال في الوقت الذي كان العراق قد بدأ يتعاون بصورة أكثر نشاطا مع المفتشين، وعندما قدمت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامجي عملهما إلى المجلس. وكان من شأن تنفيذ هذين البرنامجين أن يوفرا ردا موضوعيا ونهائيا على السؤال بشأن ما إذا كان العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل أم لا.

إن العمل العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في هذه اللحظة – انتهاكا لقرارات مجلس الأمن – لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال. ولم يتمكن هذان البلدان من تقديم أية أدلة تؤيد مزاعمهما عن حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل أو دعم بغداد للإرهاب

الدولي – أو فيما يتعلق بأي تهديد لبلدان المنطقة أو للأمن العالمي قد يكون مصدره العراق. وأود أن أشير أيضا إلى أنه لم يعثر على أي دليل في سياق العملية العسكرية الجارية يؤيد تلك الاتهامات.

ومن الواضح للكافة أن استعمال القوة ضد العراق في محاولة لتغيير النظام السياسي لدولة ذات سيادة يتناقض تماما مع المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد مسار الأحداث برمته على صحة تقييم الحكومة الروسية للحرب في العراق على أنها خطأ سياسي فادح. ولقد تجاوز العمل العسكري بالفعل الإطار المحلي. فليس سكان العراق وحدهم الذين يعانون، بل وشعوب البلدان المجاورة أيضا. وأصبح ذلك العمل مصدرا كامنا لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وفي العالم ككل.

وإننا نشعر أيضا بانزعاج شديد إزاء الوضع الإنساني في العراق. ونرحب بجهود الأمين العام بالتعاون مع الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة لتعبئة الإسهامات الطوعية لتلبية احتياجات الشعب العراقي. وتسهم روسيا في تلك الجهود بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية، خاصة مع حكومتي إيران وتركيا، ومع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وتتخذ خطوات لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين العراقيين. وبشكل خاص، سينشأ في إيران مستشفى يستوعب ٥٠٠٠ مريض. وبعد ذلك، سيتم إنشاء مستشفيين آخرين، إلى جانب مخيم للاجئين. كما يجري إعداد خطط لإنشاء مخيمات للاجئين في تركيا.

وأود التأكيد بصورة خاصة على ضرورة الامتثال الكامل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. وبموجب هذه الاتفاقية، فإن القوات التي تحتل أراضي العراق تتحمل مسؤولية حل المشاكل الإنسانية لسكانه. وبطبيعة الحال، يتعين على جميع الأطراف الأخرى أن تمتثل لسائر الأحكام الأخرى للقانون الإنساني الدولي، خاصة تلك المتصلة بمعاملة الجرحى وأسرى الحرب، وحماية المدنيين والمنشآت ذات الأهمية الحيوية للسكان وعدم استعمال المواد المفرطة الضرر.

وفي ضوء الظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب العراقي في الوقت الحالي، فإننا وأعضاء آخرين في مجلس الأمن، مستعدون لتسوية مشكلة التعديلات المؤقتة للإجراءات المتبعة بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للعراقيين، نظرا لإجلاء الموظفين الدوليين العاملين في البرنامج بسبب الحرب. ولكننا لن نؤيد الاقتراح الذي يقضي بإعادة هيكلة آلية هذا البرنامج الإنساني في ضوء السيناريو العسكري الراهن. فتلك ليست بالمسألة الفنية.

ولئن كانت المسائل الإنسانية لها أهميتها، فليس هناك الآن أهم من السعي إلى وقف الحرب والعودة إلى مسار التسوية السياسية في إطار مجلس الأمن. والأغلبية الساحقة من المشاركين في هذه المناقشة قد أيدت ذلك. وتحقيقا لذلك، سنواصل معارضة أي محاولة مباشرة أو غير مباشرة لإضفاء الشرعية على استخدام القوة ضد العراق أو نقل المسؤولية عن ذلك العمل إلى المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. وسيكون هذا هو نهجنا إزاء أي جهد قد يبذله المجلس فيما يتعلق بتسوية مشكلة العراق. وقد بلور الأمين العام بالأمس المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم تلك الجهود. وتتضمن تلك المبادئ احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله، والحق الثابت للشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بنفسه وممارسة سيطرته على موارده الطبيعية. وإنني على اقتناع بأنه ما من عضو واحد في هذا المجلس يعترض على تلك المبادئ حقا.

إن قادة روسيا يواصلون إجراء اتصالات مكثفة مع مجموعة كبيرة من الدول، بما فيها الأعضاء في مجلس الأمن،

بغية إيجاد حل سياسي للأزمة. والظروف الموضوعية لذلك لا تزال قائمة. وإمكانات الأمم المتحدة لم تستنفد بعد، وتلك حقيقة يعترف بها حتى من يؤيدون استخدام القوة. ونحن منفتحون للحوار مع الجميع. وإننا مقتنعون بأن الخلافات فيما يتعلق بمشكلة العراق ينبغي ألا تتخذ ذريعة لتعجل المواجهة في الشؤون العالمية.

وبغض النظر عما سيؤول إليه الوضع بشأن العراق، لا يمكننا أن نتلافى ضرورة البحث معا عن ردود فعالة للتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة وتقوية آليات الأمم المتحدة اللازمة لتحقيق ذلك. ولا يمكن أن يصبح هدف المجتمع الدولي المتمثل في إيجاد حلول جماعية مفيدة على نحو مشترك للمشاكل العالمية، رهينة للحالة في العراق. ومع ذلك، فإن مدى نجاحنا في التوصل معا إلى حل لهذه الأزمة، ومدى نجاحنا في تعبئة الجهود للحد من الأضرار التي تسببها الأزمة، سيحدد بشكل مباشر نوع العالم الذي سوف نعيش فيه في المستقبل – وهل سيكون عالما يسود فيه القانون الدولي أو عالما تسوده الفوضى والاستخدام التعسفي للقوة العسكرية. وآمل أن ندرك جميعا مسؤوليتنا إزاء تلك المسألة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): منذ أيام قليلة، تخطت الولايات المتحدة وبضعة بلدان أخرى مجلس الأمن، وشنت عملا عسكريا ضد العراق في وجه معارضة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ويمثل هذا العمل انتهاكا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والحرب ستفضي حتما إلى كوارث إنسانية. وقد أدت بالفعل إلى خسائر بشرية بين المدنيين وخسائر في الممتلكات في العراق. وستؤثر الحرب بصورة سلبية أيضا على الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة وما وراءها. وهذه المسألة تسبب لنا قلقا عميقا.

وما فتئت حكومة الصين تدعو دائما للتوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة العراق في إطار الأمم المتحدة. كما أنها طالبت بضرورة أن تنفذ الحكومة العراقية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصورة شاملة وحقيقية. وفي نفس الوقت، فإننا نؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

إن قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتخذ بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أساس مهم للتسوية السياسية للمسألة العراقية. فالمجتمع الدولي يرى أن تحقيق هدف نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية سلميا أمر ممكن من خلال التطبيق الصارم لذلك القرار. ولم تدخر الصين، والبلدان المعنية الأخرى، جهدا من أجل تحقيق ذلك الهدف. ولكن، من دواعي أسفنا البالغ، فإن عمليات التفتيش التي كان يضطلع بها مفتشو الأمم المتحدة، قد علقت في الوقت الذي كانت تحقق فيه تقدما مطردا.

إن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نحبذ الدور الهام والمستمر لمجلس الأمن في مسألة العراق ونؤيده. وفي الوقت الحالي، يجري المجلس مشاورات مكثفة بشأن مشروع قرار يتعلق بتعديل برنامج النفط مقابل الغذاء، على أساس الاقتراح المقدم من الأمين العام عنان، وبهدف التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الطارئة للشعب العراقي.

ولقد شاركت الحكومة الصينية في المشاورات ذات الصلة بروح إيجابية وبناءة آملة في تحقيق توافق في الآراء قريبا جدا. وإمدادات الإغاثة الإنسانية التي قدمتها الحكومة الصينية إلى اللاجئين العراقيين سيتم شحنها إلى الأردن في الأيام المقبلة. وستواصل الصين تقديم المساعدات الإنسانية في حدود قدراتها.

إن معارضة الحرب وصون السلم هما تطلعان تشترك فيهما شعوب العالم. وتظل الحكومة الصينية ملتزمة دائما بصون السلم والأمن الدوليين، وتؤيد تسوية المنازعات

الدوليــة بالوســائل السياســية، وتعــارض اســتخدام القــوة أو التهديد بها في الشؤون الدولية. وندعو بقوة البلدان المعنية إلى وقـف أعمالهـا العسـكرية والعـودة إلى الطريـق السـليم للتسوية السياسية للقضية العراقية.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تأسف فرنسا للعمل العسكري الذي بدأ في العراق بدون موافقة من الأمم المتحدة. لقد سعت فرنسا جاهدة حتى النهاية، بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، من أجل إقناع الجميع بأن نزع أسلحة العراق يمكن تحقيقه بالوسائل السلمية المتمثلة في عمليات التفتيش. وما زلنا مقتنعين بأن هذا النهج سليم وقابل للتطبيق. وللأسف لم تفلح هذه الجهود. وسيكون هذا الصراع محفوفا بعواقب في المستقبل.

إن شاغلنا الرئيسي الآن هو مصير السكان المدنيين في العراق. ولذا نأمل أن تكون هذه العمليات العسكرية سريعة وأقل فتكا بقدر الإمكان، وأن تتحقق نهاية سريعة للصراع كي تجنب المدنيين في العراق مزيدا من المعاناة. وإننا نحث الأطراف المتحاربة على بذل كل ما في وسعها لتفادي الخسائر البشرية. فعليها أن تمتثل بصرامة للقواعد التي يفرضها عليها القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقيات جنيف.

وفرنسا مستعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للعراقيين، دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويجب أن يحشد المجتمع الدولي طاقاته. ولكننا نذّكر بأن المسؤولية الرئيسية عن المساعدة وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين تقع، وفقا للقانون الإنساني الدولي، على عاتق قوات الاحتلال في المناطق الخاضعة لسيطرها. وفي هذا الإطار، يجب على مجلس الأمن أن يسعى إلى اتخاذ قرار سريع من أجل حشد الجهود بصفة عاجلة لتخفيف حدة الوضع الإنساني للشعب العراقي، وذلك من خلال، ضمن أمور أخرى، استئناف برنامج النفط مقابل الغذاء. ونأمل أن نتوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن هذا النص وأن يتم اعتماده قريبا.

وتكرر فرنسا التزامها بسيادة العراق ووحدته وسلامته الإقليمية. إن هذه المبادئ كرسها ميثاق الأمم المتحدة وأعيد التأكيد عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات التالية له. وهي مبادئ لا بد من احترامها تماما. ومن هذا المنطلق، نناشد بلدان المنطقة أن تمتنع عن اتخاذ أية مبادرة قد تؤدي إلى المزيد من تفاقم الأوضاع. فسيادة العراق للعراقيين. ولا بد أن يبقى العراقيون متحكمين في مستقبل بلدهم. هذه مبادئ لا بد من مراعاتها فورا من أجل تيسير تحقيق تسوية للأزمة تحترم الإطار الذي تحدده هذه المبادئ.

ولن يمكن إعادة إحلال السلام الدائم إلا في إطار جماعي، يكون محوره الأمم المتحدة. وحالما يسمح الوضع بذلك، سيتعين السماح للأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة، وبشكل يحترم استقلالها بصرامة. وسيتعين عليها أن تتحقق من نزع سلاح العراق، كما تنص عليه القرارات النافذة. وسيتعين عليها مساعدة الشعب العراقي في استعادة التحكم بمصيره واختيار مستقبله.

وامتثالا لهذه المبادئ، ستواصل فرنسا العمل على ضمان إيجاد حلول عادلة للأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين من خلال العمل الجماعي في إطار الأمم المتحدة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إن تكرار عدم امتثال صدام حسين طيلة ١٢ عاما لالتزامه بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته – كما تنص عليه قرارات عديدة لمجلس الأمن وآخرها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي أعطى العراق فرصة أخيرة لنزع سلاحه –

قد أجبر التحالف الدولي، الذي يضم بلادي، على القيام بعمل قسري لتحقيق نزع السلاح هذا.

لقد استخدمت إسبانيا والأعضاء الآخرون في مجلس الأمن الحد الأقصى لجميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لتحقيق نزع أسلحة العراق بالطرق السلمية. إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وإشارته إلى القرارات الأخرى التي اتخذها هذا المجلس قد دعما شرعية العمل الذي قام به التحالف. ونريد أن تنتهي العمليات العسكرية بأسرع ما يمكن، وبالحد الأدنى من الخسائر البشرية.

وتؤيد إسبانيا بالكامل نتائج آخر اجتماع لمجلس أوروبا، الذي أكد على التزامه بحفظ السلامة الإقليمية للعراق وسيادته، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ونزع السلاح. وأكدت النتائج أيضا على الدور الرئيسي للأمم المتحدة. وإننا ندافع أيضا عن الحق الثابت للعراقيين في تقرير مستقبلهم السياسي والسيطرة على مواردهم الطبيعية والتصرف فيها.

إن الأولوية الأساسية لإسبانيا في الوقت الحالي هي الشعب العراقي وتوفير المساعدة الإنسانية له بوصف ذلك أكثر الأمور إلحاحا. ولقد عرضت إسبانيا تقديم المساعدة للتخفيف من حدة عواقب الوضع في العراق، وتبلغ قيمتها ٣٤ مليون يورو تم تخصيصها لبرامج الأمم المتحدة والصليب الأحمر ومنظمات أخرى غير حكومية والبلدان المجاورة للعراق من أجل تخفيف محنة اللاجئين.

علاوة على ذلك، تشعر إسبانيا بأنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ نهجا عمليا من خلال السماح للأمم المتحدة وأمينها العام بأكبر هامش ممكن للمناورة في تلبية الاحتياجات الإنسانية التي تنشأ، وتحقيقا لهذا الغرض، من خلال جعل برنامج النفط مقابل الغذاء برنامجا مرنا. وفي جميع الحالات، يجب أن تصل المساعدة الإنسانية إلى من أُرسلت إليهم بأسرع ما يمكن. وهذا أمر عاجل.

ولا يسعنا أن نستوعب حرماننا مئات الآلاف من البشر من المعونة التي هي في حالات عديدة حيوية لبقائهم بسبب خلافات في مجلس الأمن ناتجة عن اعتبارات سياسية من نوع أو من آخر. ولا يسعنا أن نستوعب وضعا يُعطل فيه المجلس أياما بسبب بعض الفوارق السياسية، كما لن يخدم ذلك هيبة هذا الجهاز أو الأمم المتحدة أو يسهم فيها. فالمساعدات الإنسانية لا يمكنها الانتظار.

وبعد الاختلافات في الرأي التي شهدتها الأشهر الأخيرة، ينبغي للمجلس الآن أن يستعيد وحدة صفه بشأن هذا الموضوع الملح. ولكن مجلس الأمن والأمم المتحدة أمامهما تحديات أخرى معلقة ذات أهمية استثنائية يجب التصدي لها على نحو عاجل بمجرد التغلب على الأزمة الحالية. وأنا أشير إلى مسألة الشرق الأوسط - وهي حالة مأساوية تتسبب في قلق شديد ولا يمكن أن تستمر، ومن خلال الاتهامات بالكيل بمكيالين، تغذي سوء التفاهم والإحباط المبرر لدى سكان تلك المنطقة. والتنفيذ الجاد لخريطة الطريق خطوة ضرورية وعاجلة لتحقيق إقامة دولتين قابلتين للحياة وتحظيان بالاحترام وتعيشان في سلام.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى ما يقرب من ٨٠ وفدا، أعربت عن آرائها بشأن الحالة في العراق في هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، التي يعود الفضل في انعقادها إلى جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز. وتدرك شيلي تماما الجو الكئيب والحزين الذي تم الإعراب عنه بجلاء في العديد من البيانات التي ألقيت أمس واليوم. وموقفنا بوصفنا عضوا في مجلس الأمن معروف لجميع أعضاء المنظمة. وحتى اللحظة الأخيرة، وبالتعاون مع أعضاء آخرين في المجلس، روّجنا لتسوية سلمية، مقتنعين بأنها كانت ممكنة وبأنها كانت أفضل النُهج، للمجتمع الدولي وللبلدان المشتركة مباشرة في الصراع على حد سواء.

ومنذ أسبوع حتى الآن، ما فتئنا نجتمع في قاعة المجلس ثم نمشي خلال أروقة وقاعات الأمم المتحدة، تحيط بنا شاشات التلفزيون التي تعرض الصور المفزعة عن الحرب، مثل الأعين التي توجه الاتهامات تذكّرنا بأنه كان في إمكاننا بل وكان ينبغي لنا أن نفعل ما هو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، يبدو اليوم أنه من الملح أن نكرس أنفسنا للنظر إلى المستقبل ولا سيما مستقبل الأمم المتحدة.

وأود أن أبدأ بملاحظة عامة. إن بلدي يثمن تعددية الأطراف، ليس لأنها خيار مفتوح وملائم فحسب، ولكن لأنها متطلب ضروري لا غنى عنه بوصفها جزءا من هويتنا كدولة ذات سيادة، ومن مثلنا الديمقراطية ومن بعدنا وموقعنا الجغرافيين.

ولذلك السبب نعطي الأمم المتحدة دورا حيويا. ونحن نعجب بالدور الذي أدته الأمم المتحدة في الإسهام عبر الأعوام الـ ٥٠ الماضية في تنظيم العلاقات فيما بين الدول، وفي مجال واسع من الأنشطة الإنسانية. وعلى الرغم من افتقارها إلى الكمال، ومن وجود أوجه نقص لديها، ومن البيروقراطية المعتادة فيها، لا يمكن لأحد إنكار الدور الذي لا يستبدل والذي أدته في حماية أمن الأشخاص وفي الترويج للسلام وللتنمية المستدامة. وعبر الأعوام الـ ٥٠ الماضية، تصدت الأمم المتحدة لأزمات وتحديات عديدة لسلطتها وأهميتها. وبعد كل أزمة، وبمجرد أن ينقشع الغبار، كانت الأطراف الفاعلة الرئيسية تعود إلى الأمم المتحدة. وقد سلمنا جميعا في نهاية المطاف بأن الأمم المتحدة هي المكان الوحيد للشرعية وللقانونية الدوليتين.

ولكن ينبغي ألا نعتقد أنه لا يمكن استنفاد هذه الموارد. وبانغماسنا جميعا في عالم معولم، يواجه حالة ستحدد شكل نظامنا الدولي لعقود عديدة، نعتقد أن المخاطر التي تواجهها الأمم المتحدة الآن كبيرة. ولذلك فنحن نتفق تماما مع الأمين العام حين قال: لقد حان الوقت لجميع أعضاء المجلس أن يبذلوا جهدا استثنائيا للتقريب بين مواقفهم ولاستئناف الحوار الذي يعيد إلى المنظمة قدرتها على العمل.

وينبغي أن تستهدف الجهود التي نبذلها بصبر إيجاد تلك المبادئ التي توحدنا، في محاولة متعمدة لإيجاد التربة المشتركة التي مكنت المجلس والأمم المتحدة بأسرها قبل عامين من اتخاذ موقف بالإجماع لمحاربة الإرهاب.

ويمكننا أن نبدأ بالمقترحات التي طرحها الأمين العام في المجلس أمس حينما أشار إلى المبدأين اللذين ينبغي أن يرشدا قراراتنا بشأن مستقبل العراق.

> ”المبدأ الأول هو احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله. والمبدأ الثاني هو احترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية“.

ونحن نأمل أن تسهم تلك المبادئ في توحيد أعضاء المجلس وفي توجيهنا صوب اتخاذ القرارات الصعبة التي تنتظرنا في المستقبل القريب جدا.

واليوم، ينبغي أن نكرس أنفسنا لتسوية الحالة الإنسانية في العراق. وتؤيد شيلي نهجا عمليا ومرنا وعاجلا حيال مقترحات الأمين العام بشأن هذه المسألة. وتؤدي بنا المعلومات التي لدى المجلس إلى التفكير في أنه ما لم يتخذ المجلس قرارا بشأن هذه المسألة في غضون اليومين أو الثلاثة أيام المقبلة، سيتعين علينا أن نحزن تجاه أكبر كارثة إنسانية واجهت الأمم المتحدة حتى الآن. ويحدونا الأمل أن يتكلل العمل على إصدار مشروع قرار مقبول للجميع بالنجاح بعد وقت قصير. ولكن يجب على المجلس أن يؤيد جميع المبادرات الهادفة إلى استقرار ومساعدة منطقة عانت كثيرا من كوارث الحرب.

ويحدو شيلي الأمل أن الاقتراحات المتعلقة بخريطة الطريق التي أعلنها الرئيس بوش وتم تقديمها مؤخرا إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ستجعل من الممكن تحقيق تقدم كبير بشأن مسألة محورية وحيوية للغاية بالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين. وإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع دولة إسرائيل مسألة توليها شيلي أعلى الأولويات، وينبغي أن يكرس لها المجلس كل طاقته.

وبلدي، مثله مثل جميع البلدان الممثلة في القاعة، يرغب في وقف الأعمال القتالية في العراق. ونحن ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية جنيف واحترام القانون الإنساني الدولي من جانب كلا الطرفين. ونعرب عن أسفنا لموت المدنيين والجنود. حيث أن موت أيهما يتسبب في حزن عائلات هنا وفي أماكن أخرى. ونعرب عن أسفنا حيال العنف الذي يواصل التشويه الأخلاقي لحياة الآلاف من الأطفال لأنه يتركهم أبد الدهر غير قادرين على التعلق بأمل إمكانية العيش المتحضر.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): إن بلغاريا، بوصفها أحد البلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي أدلى به أمس الممثل الدائم لليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية. تأسف بلغاريا أشد الأسف لأن الجهود الدبلوماسية التي بذلها المجتمع الدولي لنزع سلاح العراق بالوسائل السلمية لم تنجم عنها النتائج المرجوة. وفي الأشهر الأخيرة، دافع وفدي في المجلس عن موقف واضح ومتسق يتمثل في التنفيذ الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وبذل بلدي كل جهد ممكن لإيجاد حل وسط فيما بين النهج المختلفة داخل مجلس الأمن بغية الحفاظ على وحدة صف المجلس.

واتضح أن العمل العسكري هو الملاذ الأخير لنزع سلاح العراق. ونحن نعيد تأكيد موقفنا بأن العراق كان في حالة خرق واضح لنزع السلاح. وحكومة العراق هي الطرف الوحيد المسؤول عن العواقب الوخيمة التي تعاني منها الآن.

ولم تغتنم السلطات في بغداد الفرصة الأخيرة التي أتيحت لها للامتثال للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، لا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وتناشد بلادي جميع الأطراف المتورطة في الصراع لأن تمتثل امتثالا صارما للالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالمدنيين وأسرى الحرب. وتعتقد بلغاريا أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يتنصل عن مسؤوليته نحو العراق. بل على العكس، ينبغي له أن يبذل كل الجهد اللازم في الميدانين الإنساني والمالي لإعادة بناء البلد بعد انتهاء الصراع.

إن المهمة الرئيسية التي نواجهها هي توفير المساعدة الإنسانية العاجلة للشعب العراقي، بما في ذلك اللاجئين إلى البلدان المجاورة. وتقف بلغاريا على استعداد للمشاركة في هذا الجهد. وتعرب بلادي عن شكرها للأمين العام وللمنظمات الإنسانية للأمم المتحدة على الخطوات التي اتخذها من أجل تخفيف معاناة الشعب العراقي. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد بأسرع وقت ممكن – إذا أمكن غداً – قرارا بشأن تقديم العون الإنساني للشعب العراقي. وهو قرار ينبغي أن يعدل برنامج النفط مقابل الغذاء ويوسع سلطات الأمين العام في هذا المجال.

ويمثل التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع أمرا مهما بصورة خاصة لوحدة مجلس الأمن ولتوطيد مصداقيته. وتؤيد بلادي تأييدا تاما المقترحات، التي قدمها الأمين العام إلى المجلس، لتكييف البرنامج مع الحالة الراهنة على الأرض. إن التصرف بفعالية، وخصوصا بسرعة، لأمر جوهري الآن. ويمثل الأمين العام، السيد كوفي عنان، بهيبته المعنوية والسياسية، أفضل ضامن لنجاح هذا الإجراء. ولا بد

للمجلس أن يمنحه كل المرونة التي يطلبها لإكمال هذه المهمة.

وحالما تنتهي العملية العسكرية التي يقوم بها التحالف، يجب بذل كل الجهود الضرورية لضمان سلامة وحدة أراضي العراق، وتسهيل بزوغ مؤسسات ديمقراطية، وإرساء حكم القانون الحقيقي وتشجيع عودة البلد إلى مجتمع الدول الحرة. وينبغي لهذه العملية أن تفضي منطقيا إلى رفع الجزاءات المفروضة على العراق وإعادة الأحوال السياسية والاقتصادية العادية إلى الشعب العراقي. وينبغي أن تحل مسألة إعادة بناء المجتمع العراقي بعد انتهاء الصراع بمساعدة الأمم المتحدة، مع احترام حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي وفي ممارسة السيطرة الكاملة على موارده الطبيعية.

ويمثل استمرار مراقبة أسلحة التدمير الشامل أمرا مهماً بصورة خاصة. ولا بد أن تجري المراقبة والرصد من خلال استئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لولايتها في الوقت المناسب، وتكييف برنامج عملها مع الظروف الجديدة.

وبالرغم من المنحى غير المرغوب الذي اتخذته الأحداث في العراق، ما زالت بلغاريا تأمل أن تظل الأمم المتحدة في لب النظام الدولي وأن يستمر مجلس الأمن في تحمُّل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين وعن إعادة إعمار العراق بعد انتهاء الصراع.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): نفَّذت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تهديداتهما ببدء الحرب العدوانية على العراق، خارج إطار الشرعية الدولية. ودخلت الأمم المتحدة والشرعية الدولية والقانون الدولي وكافة مؤسسات التعاون الدولي، التي أنشئت بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، في خضم جدل عميق يتعلق بقدرتها الحقيقية على وقف القوي عندما يعتدي على الضعيف، وفي إمكانية فرض قراراتها على القوي عندما تتعارض مصالحه الخاصة مع مصالح المجتمع الدولي والأمن والسلم في العالم.

لقد حذرت سورية طيلة النقاشات التي تمت على مستوى رفيع، في مجلس الأمن بالذات، من مغبة القفز على قرارات المجلس وتجاوزها. وأكدت أنه لا يوجد أي مبرر قانوني أو أخلاقي لشن هذه الحرب على الشعب العراقي. كما حذرنا من أن تفرُّد الولايات المتحدة وخروجها على إرادة المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن، سيؤديان إلى نتائج وعواقب وخيمة، في مقدمتها إحداث شرخ وفوضى في العلاقات الدولية، نتيجة الأضرار التي ستلحق بالشرعية الدولية ومصداقيتها ودورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، اللذين أنشئت من أجلهما، وذلك بإحلال منطق القوة العسكرية والهيمنة والإملاءات بدلا من الديمقراطية والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية.

إن أكثر ما يؤسف له ليس فقط لجوء الدولة التي تمتلك قوة عسكرية هائلة إلى مهاجمة بلد أنهكته العقوبات والحصار المفروض عليه منذ ما يزيد عن ١٢ عاما. بل في الحقيقة انهيار منظومة قيم توافق عليها المجتمع الدولي، سواء كان ذلك في إطار استخدام القوة العسكرية أو في إطار احترام القانون الإنساني الدولي، الذي بدأ في التبلور منذ نهاية القرن التاسع عشر وتطور إلى مستوى ممتاز يشهد به الجميع في أيامنا هذه.

إن هذا العدوان الذي استهلت به الولايات المتحدة مطلع القرن الحادي والعشرين سيُسجل في كتب التاريخ على أنه صفحة سوداء، لأن الولايات المتحدة أدارت ظهرها وصمَّت آذانها لنداءات الرأي العام العالمي التي قالت ''لا'' للحرب. كما جاءت هذه الحرب تحديا لمجلس الأمن بالذات، الذي رفض استصدار قرار يجيز هذه الحرب بأغلبية

كبيرة من أعضائه. وطالب الجميع باحترام قراراته، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وبمتابعة المفتشين الدوليين لمهامهم، استنادا إلى التعاون الإيجابي الذي أبداه العراق وفقا لتقارير التفتيش، التي عرضت على مجلس الأمن.

وهذه الحرب ليست مسوغة لأنها لا تستهدف إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق، التي أكد المفتشون أنه لا دلائل على وجودها. وإنما تستهدف احتلال العراق وإخضاع المنطقة للهيمنة والاستغلال، ومساعدة إسرائيل، التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل وتمارس جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، على استمرار احتلالها وتحديها لإرادة الشرعية الدولية.

لقد دان وزراء الخارجية العرب، في اجتماعهم الذي اختتم قبل يومين في القاهرة، العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق، الدولة العضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، مؤكدين تضامن الدول العربية مع العراق ودعمها له في مواجهة العدوان.

وتود سورية أن تؤكد على ما ورد في بيان وزراء الخارجية العرب، وخاصة مطالبتهم بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية - البريطانية الغازية من الأراضي العراقية، وتحميلها المسؤولية المادية والأخلاقية والقانونية عن هذا العدوان.

هل كان العالم الذي خرج قبل سنوات من أتون الحرب الباردة يتصور أن البديل هو رؤية أطفال العراق وشعبه يهرعون إلى الملاجئ بين الدقيقة والأخرى، فيموت الكثير منهم ويفقد الآخرون منازلهم في أم قصر وبغداد والموصل والناصرية والنجف. من كان يتصور أن القيم الديمقراطية التي تربى عليها الشعب الأمريكي وشعوب أخرى ستحول إلى قنابل ونار تحرق الأبرياء المدنيين في مختلف أنحاء العراق؟

وهل كان العمال السوريون الذين هربوا من لهيب المعارك في المدن العراقية الرئيسية وقتل خمسة منهم وجرح ما يزيد عن عشرة آخرين يتصورون أن الطائرات الأمريكية ستأتي من بعيد ودون أي مبرر لتقتل بعضهم وتجرح الآخرين لا لذنب اقترفوه سوى أنهم كانوا يطلبون الأمن والسلامة لهم ولعائلاتهم؟

لقد حاول البعض تضليل العالم بأن حروب هذا القرن التي سينفذونها ستكون حروبا نظيفة. لكن متى كان القتل والدمار نظيفا؟ إن الحرب هي الحرب منذ بداية التاريخ وحتى الآن. وتزداد كراهية البشر لمثل هذه الحروب عندما يتم شنها دون سند قانوني، وفي تحد فاضح للقانون الدولي وللإنسانية.

إن خوفنا هو أن النصر الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه سيكون على حساب دماء الآلاف من الأبرياء العراقيين الذين ادعت أنها تشن حربها بغية إنقاذهم أو تحريرهم على حد قولها. لكن من الذي أعطى الولايات المتحدة وغيرها مثل هذا الحق؟

إن تلبية الحاجات الإنسانية الملحة للشعب العراقي مسألة هامة، وهامة جدا. وتبذل سورية الآن كل جهد ممكن للتصدي لهذه المسألة. إلا أن الجوانب الإنسانية يجب ألا تستغل من قبل البعض لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة وتضليل الرأي العام العالمي وصرف انتباهه عن التصدي للمسألة الأساسية المتمثلة في وقف العدوان وانسحاب القوات الغازية فورا.

تحث سورية مجلس الأمن على بذل كل جهد ممكن بغية وقف هذه الحرب المدمرة ومنعها من أن تحصد المزيد من حياة المواطنين العراقيين وغير العراقيين الأبرياء. كما تطالب سورية مجلس الأمن معالجة هذا الوضع الخطير بصفته المرجع الأساسي في مثل هذه الظروف الدولية الصعبة، وأن يتحمل

مسؤولياته في إلزام المعتدي سحب قواته فورا من العراق، واحترام الشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة من خلال وقف سياسة تدمير البنى التحتية التي أشادها العراقيون بعرق أبنائهم وتضحياتهم.

وتؤكد سورية على ضرورة العودة إلى الشرعية الدولية والتمسك بالقانون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومعالجة القضايا الدولية بشكل متوازن وعادل وإدانة ازدواجية المعايير في حل القضايا الدولية، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وحل المسألة العراقية بالطرق السلمية.

أما منطق القوة والتفرد والهيمنة فلن يقود البشرية إلى المستقبل الذي ننشده جميعا.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي موقف الاتحاد الأوروبي الذي عرضته بالأمس الرئاسة اليونانية.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في أوقات عصيبة. إن الحرب في العراق تمثل مأساة للمتأثرين بها ولنا جميعا. فبينما نتحدث، فإن الرجال والنساء والأطفال، المدنيين والجنود، يعانون من آثارها الوخيمة. ومجلس الأمن لا يمكن أن يظل صامتا إزاء هذه الحالة.

إننا نأسف أسفا عميقا لأن جهودنا المكثفة للتوصل إلى حل سلمي من خلال هذا المجلس لم تنجح. وأعتقد أن ألمانيا والدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن تقدمت بمقترحات بناءة كان من الممكن أن تفضي إلى هدفنا المشترك، وهو نزع سلاح العراق سلميا.

ولكننا الآن علينا أن نواجه واقع الحرب. وكما ذكر وزير خارجية ألمانيا، وأكده مؤخرا، فهذا ليس وقت توجيه الاتهامات واللوم. فتركيزنا الآن ينبغي أن يكون على المستقبل وعلى التحديات المباشرة التي تواجه المجتمع الدولي.

إن أهم تحد وأول التحديات هو بالطبع إيقاف هذه الحرب بأسرع ما يمكن. ولكن بينما تستمر الحرب، فإننا ندعو كل أطراف الصراع إلى أن يضطلعوا بمسؤولياتهم بموجب القانون الإنساني الدولي ولا سيما اتفاقيات جنيف. وينبغي على وجه الخصوص معاملة أسرى الحرب بموجب تلك الاتفاقيات.

إننا نستشعر القلق العميق إزاء محنة الشعب العراقي والتهديد الوشيك بوقوع كارثة إنسانية. حتى قبل الحرب كان الشعب العراقي يعتمد إلى حد كبير على برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي عُلق الآن. وكما أشار الأمين العام بالأمس، فإن المسؤولية الأساسية عن تلبية احتياجاتهم تقع الآن على الأطراف المتحاربة التي تسيطر على الأراضي. ولكن المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، يجب بدورها أن تفعل كل شيء ممكن لتجنب كارثة إنسانية. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد للإسهام في هذا الصدد وفضلا عن ذلك، فإننا، ونحن نرأس حاليا اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، نشارك بصورة فعالة في الجهود المبذولة الآن لتكييف برنامج النفط مقابل الغذاء بما يتفق والوضع الجديد.

لقد استمعنا إلى الأمين العام يقول إن ٨٠ في المائة من سلة الغذاء في العراق، قبل الحرب، أتت من برنامج النفط مقابل الغذاء. ويعتمد ٦٠ في المائة من السكان ١٠٠ في المائة على ذلك البرنامج ويعتمد عليه آخرون أيضا. ولذلك ينبغي أن نتأكد بأن التكييف الضروري قد أتخذ حتى يبدأ البرنامج الذي علق بأسرع ما تسمح به الظروف على الأرض. ويحدونا الأمل أن يستعيد المجلس وحدة مقصده باعتماد قرار بشأن هذا الموضوع بأسرع ما يمكن وسوف أتقدم بمشروع قرار بعد وقت قصير وآمل أن يحظى بدعم إجماعي في المجلس.

إن ألمانيا مقتنعة بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يجب أن يواصلا الاضطلاع بدور محوري في تسوية أزمة العراق. وإننا نتفق تماما مع الأمين العام بأن المبدأين التوجيهيين اللذين ينبغي أن يستند إليهما هذا القرار هما أولا احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وثانيهما حق الشعب العراقي في التغلب على عزلته وتقرير مستقبله بنفسه واستخدام موارده الطبيعية لفائدته هو. وألمانيا، من جانبها، ستسهم إسهاما نشطا في العمل المقبل لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وفي ضوء الأزمات والتحديات الدولية العديدة، نجد أن هناك حاجة إلى استعادة وحدة المجتمع الدولي ووحدة مجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة، في رأينا، هي المؤسسة الرئيسية من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار والتوفيق السلمي بين المصالح في العالم في الحاضر والمستقبل. والحرب في العراق لا يمكن أن تشكك في أسس نظام الأمن الجماعي القائم على القواعد الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن يتحمل، وسوف يتحمل، المسؤولية الأساسية عن السلم العالمي والأمن الدولي. ولا بديل عن عمل المجلس بوصفه حارسا للسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن سأدلي ببيان بوصفي ممثل غينيا.

تعقد هذه الجلسة في وقت عصيب حقا. وبلدي، الذي اقتنع حتى النهاية بالحل السلمي للأزمة يأسف أسفا عميقا لأن المجلس ذاته لم يتمكن من أن يعلو فوق انقساماته بغية اعتماد نهج مشترك. بيد أن الواقع المأساوي الذي نشهده الآن بشعور من الخوف يفرض تحديا علينا جميعا. وفي هذه المرحلة، ليس الوقت وقت تبادل الاتهامات.

وبلدي، الذي ما فتئ يدعو دوما إلى وحدة المجلس، يعتقد أن هذه الحالة بالغة الخطورة وينبغي لنا جميعا أن نبدي تحملنا للمسؤولية من أجل التغلب على التحديات الجديدة. وفي الأيام المقبلة، يتعين علينا أن نسعى جاهدين من أجل البحث عن طرق ووسائل لاستعادة وحدة هذه الهيئة، لإعطائها الفعالية والدينامية التي تحتاجها. ومن الملح، أكثر من أي وقت مضى، أن ننحي خلافاتنا جانبا ونركز على ما هو ضروري الآن، وأقصد مصير الشعب العراقي الذي يواجه محنة جديدة.

بعد عدة أيام من بدء العمليات القتالية بدأ المجتمع الدولي يشكك في فعالية مجلس الأمن الذي بدأ أعمالا عديدة ترمي إلى حل إيجابي للمسألة العراقية. بيد أننا نتفهم الشواغل التي أُعرب عنها خلال هذه المناقشة.

وفي هذا السياق وافق مجلس الأمن فورا على عقد هذه الجلسة متيحا بذلك فرصة لجميع الدول الأعضاء التي رغبت في التعبير عن نفسها بشأن هذه المسألة أن تعبر عن نفسها. والمفاوضات الجارية من أجل اعتماد مشروع قرار، يستند إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة للعراق، على أساس مقترحات الأمين العام، جديرة بالتقدير أيضا.

وفي ذلك الصدد، يبعث على قلق وفدي خطر الكارثة الإنسانية التي يواجهها الآن السكان العراقيون. إننا لا يمكننا أن نفكر في مناقشة مميزات أي حرب، بيد أن هذه الحرب دونما شك تنوء بوطأتها على شعب أُضير بشدة من جراء عدة سنوات من الجزاءات المفروضة على بلده.

وأود أن أعيد تأكيد تعلق بلدي بالدور المركزي للأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية، وبصفة خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إننا نؤيد نداء الأمين العام للدول الأعضاء لتعبئة الموارد المالية الضرورية لمواجهة الحالة الملحة الجديدة السائدة في الميدان ولتخفيف معاناة الشعب العراقي المعذب.

وختاما، إذ نعرب عن الأمل في نهاية سريعة للحرب، نأمل أن يكون عدد ضحاياها أقل ما يمكن وأن

تتجنب السكان المدنيين وأن يكون ضررها بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية محدودا جدا.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

طلب ممثل العراق الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد الدوري (العراق): سيدي الرئيس، أود، من خلالكم، أن أعبر عن الشكر لكل تلك الأصوات الشريفة - الأغلبية العظمى في هذه الأمم المتحدة - التي عبرت عن نفسها وعن شعوبها وعن دولها بضرورة وقف هذه الحرب العدوانية باعتبارها انتهاكا للقانون والأخلاق ولميثاق الأمم المتحدة.

كما استمعت إلى عدد من الأصوات المضلِلة أو المضلَلة التي أعلنت انضمامها إلى معسكر الحرب، معسكر العدوان، المعسكر المضاد للأمم المتحدة ولميثاق الأمم المتحدة. وأنا أعرف جيدا أن هذه تكلمت ليس برغبة شعوبها وليس برغبة أبناء بلدانها وإنما لأسباب معروفة للجميع. فالتحذيرات التي صدرت من الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من أعضاء الأمم المتحدة هنا قد وصلتنا ووصلت إلى الجميع. أنا أعتقد بأن الجزرة والعصى قد استخدمت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لترهيب وترغيب بعض الدول الصغيرة المغلوب على أمرها، والتي أحترمها جيدا وأحترم استقلالها وسيادتها. وأفهم أن البعض الآخر من الدول، كبيرة وصغيرة، محتلة عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بآلاف الجنود ومئات الآلاف من الجنود وبالقواعد العسكرية، وهذه كذلك مغلوب على أمرها ولا تستطيع إلا أن تأتمر بأمر الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا تعليق عام، أما الباقي لديّ فهو نقطتان. النقطة الأولى تتعلق بالجانب الإنساني الذي استمعنا إليه جميعا، وأعتقد في هذا الخصوص أنه لا يمكن أن أغمض عيني عن النتائج اللاإنسانية للحرب العدوانية على العراق. الكل يعرف ما يدور اليوم في العراق من تقتيل وتدمير للبنى التحتية وللاقتصاد وللزراعة وكذلك من حرمان من مواد أساسية وخاصة الأدوية وغيرها. هذه لا نستطيع أن نغمض أعيننا عنها ولكنها قيلت من وجهتي نظر، وجهة نظر إنسانية بحتة وأنا أهنئ جميع هذه الدول التي بدأت تفكر في هذا الموضوع جديا لأنه موضوع خطير وسوف تُلام الإنسانية عليه قريبا جدا إن لم تتحرك بسرعة. ولكن الطرف الآخر، وهو طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، أراد أن يحتال منذ البداية بوضع هذا الموضوع أمام العالم كله بهدف إلهائه وتغيير وجهة نظره عن الموضوع الأساسي وتحويل وجهة نظره أو رؤيته عن الموضوع الأساسي، وهو موضوع الحرب والعدوان.

لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من عملها العدواني الإجرامي العسكري الحربي ضد العراق موضوعا مشروعا بعد أن فقدت الشرعية حيث لم تتمكن من الحصول على موافقة أعضاء مجلس الأمن الموقرين والدول الأعضاء باتجاه مشروعها الإجرامي. ولذلك حاولت أن تذهب إلى طريق ملتو آخر، وكما قلت في كلمتي إن هذه، في اعتقادي، رؤية بريطانية فالحيلة هي من شيمها.

ينعش ذاكرتي الموقف البريطاني الأمريكي اليوم، من خلال ما استمعت إلى ممثلي بريطانيا وأمريكا الموقرين، من أنهم يخافون ويبكون ويذرفون الدموع على الشعب العراقي وأن الذي يهمهم هو مستقبل الشعب العراقي.

ولا أدري كيف يقبلون هذا، وهم يقتلون القتيل، يقتلون البشر ويذرفون الدموع عليهم ويمشون في جنائزهم، وراء جنائزهم.

إن قولهم اليوم يذكّرني بقول الجنرال مود في عام ١٩١٧، وقد أشرت إليه في كلمة سابقة لي. لقد وطأت قدم

الجنرال مود الانكليزي أرض العراق في عام ١٩١٧، ووقف أمام شعب بغداد قائلا ''إني جئتكم محررا لا فاتحا''. وبقيَت بريطانيا في العراق منذ عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٥٨.

واليوم يأتي المستعمرون الجدد ويقولون لنا ''إننا أتينا محررين لا فاتحين، وسوف نحتاج إلى بعض الوقت حتى ننسحب''. وإذا لم ينتبه المجلس الموقر إلى بعض الوقت هذا فسوف نعرف حقيقة الاستعمار الأمريكي - البريطاني الجديد للعراق.

لقد أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية عقود إعادة البُنية التحتية للعراق في عام ١٩٩٧، أي قبل ستة أعوام من الآن. إذا هي تتهيأ للحرب، وأبرمت عقودا تجارية وصناعية مع الشركات التي يشرف عليها بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية. وأعتقد أن شبكة ''الإنترنت'' موجودة أمامكم لتبحثوا عن هذه العقود، ومنها إعادة البنية التحتية للنفط، وهو الهدف الرئيسي من الحرب، وثانيا إعادة البنية التحتية للموانئ، وثالثا إعادة البنية التحتية للصناعة العراقية. ولذلك، أعتذر لكل الدول التي شاركت الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها هذه، وانصاعت وراء العدوان، من اسبانيا وبلغاريا وغيرهما من الدول الأخرى الصغيرة بأنها لن تحصل على شيء من الكعكة إن سقط العراق. هذه الكعكة مخطط لها من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قبل دخول العراق إلى الكويت في عام ١٩٩١. فالعقود مؤمَّنة والشركات تهيئ نفسها منذ عشرات السنين، ولكن رسميا تم إبرام العقود والتوقيع عليها في عام ١٩٩٧. واليوم الجزرة تقدّم إلى العديد من هذه الدول التي، مع الأسف، تخالف مبادئها ومبادئ الأمم المتحدة باللحاق بركب الحرب، ركب العدوان.

النقطة الأخيرة التي أريد أن أحذر منها، هي أنه بالرغم من أن العراق لم يعبر المحيط ليأتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليضربها، وبالرغم من أن لا علاقة له بكل ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وبالرغم من أننا لا نمتلك أسلحة دمار شامل، فقد عبرت جيوشها بمئات الآلاف، وتهيئ مئات آلاف أخرى لأنها اندحرت هناك، من أجل العراق، من أجل إنهاء العراق، من أجل السيطرة على المنطقة.

التحذير الذي أود أن أشير إليه لحضراتكم - أعضاء المجلس الموقر - هو أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد غُرر بهما عندما قيل لهما بأن الشعب العراقي سوف يستقبلهما بالورود والأحضان والزغاريد وسوف تخرج الأمهات والأطفال ليستقبلوا الجيوش الأمريكية. هل تعرفون ماذا حدث؟ الذي حدث هو أن الجيش العراقي لحد الآن لم يواجه الولايات المتحدة الأمريكية. الشعب العراقي، النساء والطلاب والفلاحون هم الذين يواجهون الجيش الأمريكي والجيش البريطاني الآن. ولذلك، عندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام مقاومة عنيفة من الشعب العراقي، الشعب الأبي الذي يحرص على استقلاله وسيادته وأمنه، وعندما عرفت أن الشعب العربي والشعب المسلم وشعوب العالم أجمع تسانده وتدفعه إلى أن يقاوم، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدمر هذا الشعب. ولذلك، البارحة دمرت ٢٠٠ بيت، ٢٠٠ دار في حي واحد في الناصرية، وبدأت بتدمير الأحياء السكنية في الأعظمية، وفي اليرموك، وفي بغداد، وبدأت تدمير الأحياء الفقيرة جدا في البصرة، ولا ندري ما يخبئه المستقبل لنا.

ولذلك، الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدمر الشعب العراقي لأنه يكرهها، لأنه سوف يقاومها، لأنه سوف يدفع دمه غاليا من أجل إبعادها، وسوف ترون بأم أعينكم أن الشعب العراقي يدافع عن قيم الأمم المتحدة، وقيمكم جميعا، قيم السلام والأمن.

ولذلك، أحذر مجلس الأمن من أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا مقدمة على حرب إبادة حقيقية سوف تقضي على الأخضر واليابس، وبالتالي لن ينفع الندم.

وعليه، فإن الموضوع الإنساني، وإن كان مهما ومهما جدا، فإني أقول إن وقف الحرب هو الأهم، لأنها هي السبب في هذا الوضع الإنساني السيئ.

إني أدعوكم جميعا إلى أن تتحركوا باتجاه موضوع قرار يوقف الحرب ويوقف العدوان، ويخلص الشعب العراقي مما هو فيه.

السيد الرئيس، أشكركم على حسن استماعكم وأطمئن المجموعة الدولية كاملة بأن العراق ملتزم بأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي وبأنهم لن يروا سوءا من العراق إلا الدفاع عن نفسه والدفاع عن وطنه وكرامته واستقلاله وسيادته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠